مجتمع العلماء في مصر
١٨٩٥ ـ ١٩٦١م
" دراسة في البناء التنظيمي والاجتماعي "

د . هاشم الدسوقي
قسم التاريخ ـ جامعة أسيوط
جمهورية مصر العربية

من الثابت تاريخيا ان " العلماء " كفئة من فئات المجتمع تمثل " صفوة " مثقفة بمقياس العصر لها تأثيرها الاجتماعي والثقافي على مر السنوات ، وتأثيرها السياسي في بعض الفترات التاريخية . وهذه الدراسة تبحث في أسباب وعوامل استمرار وجود العلماء كمجموعة أو هيئة أو منظمة ، واستمرار تأثيرهم الاجتماعي طوال فترات التاريخ على الرغم من اختفاء أو اندثار أو تدهور منظمات دينية أخرى .

للتعرف على هذه الأسباب ينبغي تتبع الأصول التاريخية لنشأة هذه الجماعة من حيث انتظام العلماء في تنظيم معين له تقاليده الخاصة الواجبة الاحترام على المنتقمين اليه ، وأيضا علاقات هذه الجماعة داخليا وخارجيا مع سائر القوى الاجتماعية الأخرى وخاصة علاقاتها بالسلطة الحاكمة .

والمقصود "بالتنظيم" هنا ، الاطار القانوني الذي يجمع العلماء وينظم حركتهم اتساقا مع الأهداف ، وبهذا المعنى فالتنظيم يعني وجود حركة منظمة مسئولة تقوم على درجات في البناء التنظيمي ، والحركة المنظمة تعكس الشعور بالدفاع عن مصلحة مشتركة وهدف مشترك من ناحية أخرى .

والمقصود "بالعلماء" هنا ، شيوخ الأزهر الذين كانوا وما يزالون يقومون بالقاء الدروس في المعرفة الدينية (الدين الاسلامي) على الدارسين (المنضمون الى الحلقات أو الجالسون بالمدرجات فيما بعد) منذ بدأ التدريس بالجامع الأزهر ، وكذلك المتفرجين الذين يحصلون على شهادة (الاجازة ثم العالمية) تثبت حضورهم الدروس المقررة .

وتأسيسا على هذا فان " الجامع الأزهر " يعد تاريخيا المؤسسة الأم للعلماء ، الا انه لم تكن هناك ثمة رابطة تنظيمية تربط العلماء بهذه المؤسسة في البداية ، فقد ذابت

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الدفعات الأولى من خريجي الأزهر (علماؤه) في المجتمع كأفراد ، كل يزاول نشاطه بنفسه وتحت مسئوليته دون ارتباط بوسائل تنظيمية بتلك الجامعة الأم ٠ وليس من سبب لعدم وجود هذه الرابطة سوى أن الازهر نفسه لم تكن له قيادة معينة في " بدء " نشأته ٠ فقد كان يتولى ادارة الأزهر في البداية ، سلاطين مصر وأمراؤها كباقي المساجد ، أما شئونه الداخلية فيقوم بها مشايخ المذاهب الاربعة ، وشيخ الاروقة ، يعاونهم خطيب المسجد والمشرف ومعاونوه من العمال والخدم ٠ ولقد بقي هذا النظام متبعا طوال مدة حكم الفاطميين والايوبيين والمماليك البحرية ٠

وفي عهد السلطان برقوق أول سلاطين المماليك البرجية عين للأزهر " ناظرا " ، في عام ١٣٨٢ (٧٨٤ هـ) يختار من بين كبار رجال الدولة من الأمراء والأطوات وكان ينوب عن الحاكم من حيث الاشراف على شئون الأزهر ماليا واداريا وتنفيذ التعليمات والأحكام السلطانية فيما يخص أهل الأزهر ، فمنصب الناظر من هذه الناحية يعتبر رئاسة ادارية وليست علمية (١) ٠

أما فيما يتعلق بالرئاسة العلمية للأزهر المعروفة " بالمشيخة " فان الغموض يكتنف الظروف والملابسات التي نشأ فيها هذا المنصب ، كما أن الخلاف مايزال قائما حول أول من ولي المشيخة من العلماء ، وان كان من المتفق عليه أن هذا المنصب نشأ في أيام الحكم العثماني لمصر ٠

ومن الملاحظ أن كتاب ومؤرخي الأزهر - وكلهم ينقل عن الآخر - اتفقوا على أن السلطان العثماني (سليمان القانوني) رأى ضرورة أن يكون للجامع الأزهر " شيخا " يتفرغ للاشراف على شئونه الدينية والادارية معا ، ويكون حلقة الوصل بينه وبين العلماء وكان ذلك في أواخر القرن السابع عشر (الحادي عشر من الهجرة) (٢) وكان يعين في هذا المنصب من اشتهروا بالفضل والعلم من كبار العلماء أيا كان مذهبه (٣) ٠

هو الأمير بهادر الطواشي كبير المماليك السلطانية ٠

(١) محمد عبد المنعم خفاجي ، الأزهر في ألف عام ، جـ١ ص ١٤٥ ، عبد الجواد صابر اسماعيل دور الأزهر في مصر أبان الحكم العثماني ، ص ٢٤٧ (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر) ٠

(٢) محمد عبد المنعم خفاجي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، محمد عبد الله ماضي ، الأزهر في ١٢ عاما ، ص ١٧ ، أحمد محمد عوض ، الأزهر في ألف عام ، ص ١٠٩ ٠

(٣) علي عبد الواحد وافي ، لمحة في تاريخ الأزهر ، ص ٨٨ ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وهنا يعني ان انشاء منصب المشيخة كان بناء على ارادة السلطان (الحاكم) الذى رأى ذلك ودون اعتبار لظروف موضوعية أخرى قد تكون وراء هذا التحول . وهذا التحليل يجعل الفرد الحاكم (أو السلطة الحاكمة) وراء كل تغيير قد يحدث في المجتمع .

وذكر آخرون (١) أن السبب في انشاء " المشيخة " يرجع الى زيادة أعباء الجامع لكثرة المترددين عليه من طلبة العلم وعدم قدرة الحاكم على ادارة أمورهما كان يحدث من قبل . ومن ثم دعت الحاجة الى وضع رجل من أهل الأزهر ليقوم على شئونه كبديل للسلطان الحاكم .

ومن المرجح لدينا أن انشاء " المشيخة " كان مرتبطا بالتغيير الذى أصاب نظام القضاء في عهد السلطان سليمان القانونى وهو ما يعرف " بحشنة القضاء في مصر " . ففي مايو ١٥٢٢ (٩٢٨ هـ) أرسل السلطان سليمان أكبر القضاة الأتراك الى مصر (القاضى سيدى جلبى) ومعه عدة فرمانات بتنظيم القضاء في مصر ليكون تحت سيطرة الأتراك بعد أن كان بأيدى علماء الأزهر . وتتخلص هذه الفرمانات في اقالة قضاة القضاء الأربعة بمصر من مناصبهم (أى القضاة على المذاهب الأربعة) وتركيز وظائفهم في وظيفة واحدة باسم " قاضى عسكر " ، يتولاها القاضى سيدى جلبى الذى كلف بالتصرف في الأحكام الشرعية على المذاهب الأربعة ، وذلك بمساعدة أربعة نواب يمثلون المذاهب الأربعة ، وثمانية شهود بواقع شاهدان لكل نائب (٢) وهذا التنظيم الجديد للقضاء في مصر وان كان يتسق مع ضرورة أن تسيطر سلطات الاحتلال العثمانى على نواحى الحياة المختلفة ، والقضاء أهمها لاتصاله بالحياة ، الا أنه أدى الى انتزاع السلطة القضائية من أيدى علماء الأزهر وقد كانوا يباشرونها بحكم التقاليد المتوارثة ، وبحكم أنهم حملة الشريعة الاسلامية والقوامون عليها .

في ضوء هذا يمكننا تحديد نشأة " المشيخة " بتحديد أول من تولاها من العلماء

---

(١) الشيخ سليمان رصد الحنفى ، كنز الجوهر في تاريخ الأزهر ص ١٣٢ ، احمد محمد عوف ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٢) ابن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، جـ ٣ ، ص ٢٩٦ ، أنظر محمد عبدالله عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٧ حيث يرجع نشأة المشيخة ،

= بالتغيير الذى حدث في المناصب الدينية الكبرى ومنها رئاسة القضاء ، بمذاهبه الأ

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والرواية المتواترة في ذلك أن الشيخ محمد عبدالله الخرشي (١٦٠١ ـ ١٦٨٩/ ١٠١٠ ـ ١١٠٠ هـ) هو أول من ولي مشيخة الأزهر ٠ وهذه الرواية ذكرها المؤرخ عبدالرحمن الجبرتي ونقلها عنه معظم من تناول هذا الموضوع دون مناقشة (١) غير أن محمد عبدالله خان (٢) يشير الى واقعة حدثت في ١٥٤٣ (شعبان ٩٥٠ هـ) بين الشيخ شهاب الدين احمد بن عبدالحق السنباطي وبين داود باشا والي مصر آنذاك فقد اعترض الشيخ على أن يتولى داود باشا اصدار الأحكام لأنه رقيق لم يعتق وبالتالي فان أحكامه باطلة ٠٠٠ الخ ٠ وكان الشيخ ابن عبدالحق يلقب آنذاك " شيخ الاسلام " وهذا اللقب كان يطلق على قاضي القضاة الشافعي ٠ ثم اصبح بعد عثمنة القضاء المصري يطلق على شيوخ العلم بالأزهر وشيوخ الأزهر أنفسهم ٠

وعلى هذا فيمكن القول أن الشيخ ابن عبدالحق كان أول من تولى المشيخة عقب الغاء مناصب القضاة الأربعة بفترة غير كبيرة ٠ وربما تكون ولايته في عام ١٥٢٨ (٩٣٥هـ) أي عقب عودته من الحجاز (توفي في عام ١٥٤٣/ ٩٥٠ هـ) ٠ ويعتبر هذا تطورا طبيعيا لمجريات الأحداث عقب الاحتلال العثماني لمصر في القرن السادس عشر وليس في القرن السابع عشر كما ورد عند الجبرتي ٠ ويؤكد من هذا الترجيح أو الاحتمال ما ورد في بعض المخطوطات من اشارات لمشايخ تولوا المشيخة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر (٣) ٠

= بالتغيير الذي حدث في المناصب الدينية الكبرى ومنها رئاسة القضاء بمذاهبه الأربعة ٠

(١) عبدالرحمن الجبرتي ٠ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٠ جـ ٤ ٠ علي باشا مبارك ٠ الخطط التوفيقية ٠ جـ ٤ ٠ ص ٣١ ٠ مصطفى بيوم ٠ الجامع الأزهر ص ٦٢ ٠ الشيخ سليمان رصد الحنفي ٠ المصدر السابق ٠ ص ١٤٣ ٠ محمد عبدالله ماضي المصدر السابق ٠ ص ١٧ ٠

(٢) محمد عبدالله خان ٠ المصدر السابق ٠ ص ٢٠٧ ـ ٢١٧ ٠ أنظر أيضا أمين سامي تقويم النيل ٠ حيث يقول ان ابن عبدالحق كان شيخا للأزهر ٠

(٣) الشيخ محمد بن محمد أبي السرور البكري ٠ النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦٦ تاريخ ٠ وقد =

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

واذا كانت هذه الظروف الموضوعية التي صاحبت نشأة " المشيخة " ، فليس هناك ما يؤكد ، وثائقيا ، ان العلماء كانوا وراء هذا التحول كرد فعل طبيعي لانتزاع سلطة القضاء من أيديهم ، فقد استسلموا للسلطة الجديدة بل تولوا الدعاء لها على منابر المساجد . وربما يكون انشاء المنصب ترضية من جانب العثمانيين لهؤلاء العلماء وابعادهم في نفس الوقت عن المناصب الحساسة في التصرف في أحوال الناس الا وهي القضاء بأركانه المختلفة .

ومنذ نشأ منصب " المشيخة " لم تكن هناك قوانين مكتوبة توضح طريقة تعيين شيخ الأزهر وتحدد علاقاتهم بالحكام ، وانما كان ذلك بناء على العادة وعلى التقاليد التي أتبعت في ذلك الشأن منذ القدم (١) وكانت العادة أن شيخ الأزهر لا يعزل عن منصبه الا بحكم الموت ، وظل هذا التقليد معمولا به حتى عام ١٨٧١ ـ ١٢٨٧ هـ ، حيث أعزل الشيخ مصطفى العروسي من مشيخة الجامع (٢) . ثم أصبح فيما بعد يوعز الى شيخ الأزهر المغضوب عليه أن يقدم استقالته ، كما كان من المعتاد أيضا أن لا يتقاسم المنصب أكثر من واحد احكاما للولاية وتركيزا للرئاسة فيما عدا ما حدث في آخر مشيخة الشيخ ابراهيم البيجوري (١٨٤٧ ـ ١٢٦٣ هـ ـ ١٨٦٠ ـ ١٢٧٧ هـ) حين أقعده المرض عن مزاولة

= فرغ المؤلف من كتابته في ديسمبر ١٦٤٩ (ذي الحجة ١٠٥٩ هـ) حيث وصف والده بأنه كان شيخا للاسلام عام ١٥٩٧ (١٠٠٦ هـ) الشيخ محمد الحسبي ، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (فرغ منه المؤلف في آخر القرن الحادي عشر ، طبعة القاهرة ١٨٦٧/١٢٨٤ هـ) حيث يقول أن الشيخ شحاده بن ابراهيم الحلبي الشافعي المتوفى ١٦٠١ (١٠١٠ هـ) كان شيخا للأزهر وأيضا الشيخ شعبان الفيومي الأزهري المتوفى ١٦٦٤ (جمادى الأولى ١٠٧٥ هـ) كان شيخا للأزهر . (ذكرها عبدالجواد صابر اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٣ . حيث يؤكد أن محمد بن أبي السرور البكري هو ثاني من تولى منصب المشيخة عقب ابن عبدالحق) .

(١) من مذكرات شيخ الاسلام الظواهري ، السياسة والأزهر ص ٢٨ .

(٢) علي عبدالواحد وافي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

أمور المشيخة ، في الوقت الذي ماج فيه الأزهر بالاضطرابات ، فقام بمهام الوظيفة أربعة وكلاء نيابة عنه وتحت رئاسة الشيخ مصطفى العروسي الى عام ١٨٦٤ (١٢٨١هـ) وكان البيجوري قد توفي عام ١٨٦٠ (١٢٧٧ هـ) ٠ (١) ويلاحظ أن الوكلاء الأربعة يمثلون المذاهب فيما عدا الحنابلة ٠

ثم أصبح تعيين شيخ الأزهر ينظم بمقتضى القوانين التي تصدر من السلطة الحاكمة والتي جعلت هذا التعيين من اختصاص الحاكم نفسه ، وكذلك بالنسبة للوظائف الدينية الرئيسية الأخرى مثل مشايخ المذاهب ومشايخ الملحقات ، والوكلاء ، وان كان شغل تلك المناصب يتم بناء على ترشيح شيخ الأزهر نفسه (٢) ٠ وأثناء الاعداد لدستور ١٩٢٣ ، كان موضوع تبعية الأزهر للملك وحقوقه التقليدية القديمة في اختيار شيخ الأزهر وكبار العلماء ، موضع نقاش بين أعضاء اللجنة العامة للدستور فقد كان البعض يرى أن حقوق الملك المطلقة سوف تتقيد في ظل الدستور ، ومن هنا اتجه رأي البعض الى وجوب انتقال حق تعيين الرؤساء الدينيين من الملك الى السلطة التشريعية تمشيا مع النظام النيابي ٠ وقد كان السلطان احمد فؤاد (الملك فيما بعد) حريصا ، كما يذكر الشيخ الظواهري ، (٣) على استيفاء هذا الحق نفسه ، فقد أشار على لجنة الدستور بأن لا تتعرض لحقوقه في هذا المجال ، وبالفعل وضعت الفقرة التالية : " ينظم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقا للمادتين المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها في البلاد وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن " (٤) ٠

---

(١) هم كل من الشيخ أحمد كبوة العدوي المالكي ، الشيخ اسماعيل الحلبي الحنفي والشيخ خليفة النفشي الشافعي ، الشيخ مصطفى الصاوي الشافعي ٠
أنظر: سليمان رصد الحنفي ، العهد والسابق ص ١٤٥ ـ ١٤٦ وأيضا محب الدين الخطيب ، الأزهر ص ٣٨٠

(٢) المادة ٣١ من قانون ١٩٠٨ الصادر في ١١ مارس ، المادة ١٩ من قانون ١٩١١ ٠

(٣) مذكرات الظواهري ، ص ٣٤٠

(٤) نفسه ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ونظمت هذه المسألة المعلقة في عهد حكومة عبد الخالق ثروت حيث صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ من البرلمان بأن يكون استعمال سلطة الملك في تعيين شيخ الأزهر بواسطة مجلس الوزراء ، أي أن يكون التعيين بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء (مادة ١) . (١) ولعل في هذه الصيغة قدر من التوفيق في تنازع الاختصاصات بين هيئة الحكم الأوتقراطي قبل الدستور ، وطبيعته بعد الدستور الذي تصور واضعوه أنه يضع مصر على طريق البرالمانية بمعناها الغربي ، وذلك أن مفهوم " الأمر الملكي " يعني صدور القرار خالصا دون معاونة من أجهزة تابعة . أما المرسوم فهو يأتي بناء على اقتراح من السلطات التنفيذية والتشريعية .

وباعلان النظام الجمهوري في مصر (١٩٥٣) انتقل حق تعيين شيخ الأزهر لرئيس الجمهورية ، وقد تحدد ذلك بوضوح في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ (٢) .

كان القانون المنظم لمشيخة الأزهر يقضي بأن يختار شيخ الأزهر من بين كبار العلماء ، ويختار شيخ كل مذهب من بين فقهائه من كبار العلماء ، ويختار مشايخ الملحقات والوكلاء من العلماء فقط (٣) ولكن عندما اتجهت النية الى تعيين مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر في ديسمبر ١٩٥٤ ، كان يفتقد شروط وصلاحيات جماعة كبار العلماء ، فهو لم يتولى القضاء الشرعي ، ولم يقم بالتدريس في الجامع الأزهر أو المعاهد الدينية معينة .. الخ ولكنه كان يعمل بالتدريس بالجامعة المصرية . وقد تم التغلب على هذا الاشكال القانوني باصدار تشريع آخر يقضي بأن يكون التدريس بالجامعة مساويا للتدريس في المعاهد الدينية من حيث الترشيح لمشيخة الجامع الأزهر (٤) . وهكذا كانت تعدل القوانين وفقا للمصالح ، فالبرلمان الذي عدل هذا النص هو برلمان بأغلبية من الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية ، ومصطفى عبد الرازق من آل عبد الرازق أحد الأعضاء المؤسسة والبارزة في حزب الأحرار

---

(١) القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ ، الصادر في ٣١ مايو ١٩٣٧ .

(٢) القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، مادة "٥" .

(٣) من آثار مصطفى عبد الرازق ، تقديم على عبد الرازق ، ص ٧٤ كان الملك فاروق يرغب في تعيين مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر بناء على طلب من أفاخان وكان المفهوم أن الخاصة الملكية استولت من وزارة الأوقاف على أطيان ضخمة من بينها تفتيش الوادي وتفتيش عموم لادارتها بدلا من وزارة الأوقاف وكان مصطفى وزيرا آنذاك فكان الملك أراد مكافأته على ذلك (محمد عبد المنعم خفاجي المصدر نفسه ص ٨٨ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الدستوريين ٠

ثم ألغى البطريون صفة هيئة كبار العلماء بوصفها مختار شيخ الأزهر حين صار اختيار شيخ الجامع ضمنيا في جماعة كبار العلماء بحكم القانون حتى ولو لم يكن مشتغلا بالتدريس أساسا (١) ٠ وفي هذا الغاء لوجود هيئة كبار العلماء كهيئة عرفية لمنصب المشيخة ٠ وإطلاق يد السلطة الحاكمة في اختيار ما يوافق مصلحتها لهذا المنصب الخطير وفقا لما تكون من الشخصيات المطواعة ٠

وإذا كان شيخ الأزهر قد مثل السلطة الوحيدة المخولة التصرف في شئون الجامع والمنتمين اليه لمدة طويلة منذ انشاء هذا المنصب ٠ الا أن هذه السلطة قد قيدت الى حد ما عندما فرض على شيخ الأزهر في أواخر القرن التاسع عشر أن يعمل من خلال مجلس للادارة ٠ وكانت الدوافع وراء هذا التنظيم الجديد ٠ الحد من سلطات شيخ الأزهر آنذاك (الشيخ محمد الانبابي) ٠ ففي أوائل المحرم ١٣١٢ هـ (١٨٩٤) أبدى العلماء استياءهم من ايثار الشيخ الانبابي أبناء مذهبه من الشافعية بخيرات الأزهر وتفضيله اياهم في منح كساوى التشريف (درجات المرتبات دون مساواة مع علماء المذاهب الأخرى ٠ أو دون وضع قاعدة محددة لمنح هذه الكساوى ٠ ولما عجز العلماء عن تعديل سياسة الشيخ الانبابي في هذا الشأن رفعوا شكاواهم الى الخديو (عباس الثاني) الذي أوقف منح الكساوى المقترحة من الشيخ الانبابي ٠ وبعد حوالي ستة أشهر من هذه الحوادث أصدر الخديو قرارا في ٧ ديسمبر ١٨٩٤ (٨ جمادى الثانية ١٣١٢ هـ) بتعيين الشيخ حسونة النواوي وكيلا لمشيخة الأزهر يتصرف في شئونه نيابة عن شيخ الأزهر ٠ وفي غضون شهر من ذلك التاريخ أي في ٣ يناير ١٨٩٥ (٧ رجب ١٣١٢) صدر قرار آخر بتشكيل مجلس ادارة للأزهر تحت رئاسة الشيخ النواوي وكيل المشيخة ٠ وقد تحددت اختصاصاته في "النظر في ترتيب قواعد التدريس وانتظام الأروقة ومرتباتها ودرجات العلماء ومقدار استحقاقهم وكيفية حيازة كساوى التشريف وكل ما من شأنه التوصل الى ارتقاء الجامع ودوام نجاحه ٠٠" (٢) بل لقد كانت السمة الغورية المطلقة من المجلس هي وضع

---

(١) محمد عبد المنعم خفاجي ، المصدر نفسه ٠ ص ١٤٦) ٠

(٢) أعمال مجلس ادارة الأزهر ١٣١٢ ـ ١٣٢٢ هـ ٠ ص ٢٠ تقرير لجنة اصلاح الأزهر المصور ١٩١٠ ٠ ص ٨ قرار رقم ١ في ٣ يناير ١٨٩٥ (٧ رجب ١٣١٢ هـ بتشكيل مجلس ادارة الأزهر (الوقائع المصرية ، العدد ٢ في ٥ يناير ١٨٩٥)

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

النظم التي تتعلق بمطالب العلماء وهي مطالب مادية في المقام الأول .

وحتى يوضع حد لسيطرة مذهب أخرة فقد تقرر أن يمثل مجلس الادارة المذاهب المختلفة حيث أختير سليم البشري من المالكية ، والشيخ عبدالرحمن الفيومي من الشافعية والشيخ يوسف النابلسي من الحنابلة (١) وحتى تحتفظ الحكومة أو الخديوي بمراقبين لها داخل هذا التجمع الجديد ، فقد نص القرار على أن يكون ضمن أعضاء المجلس اثنان من موظفي الحكومة ، وكانا في أول مجلس الشيخ ماضه عبدالقادر بالمحاكم الأهلية آنذاك ، والشيخ عبدالكريم سلمان وكيل ادارة قلم الجرائد الرسمية (٢) .

وبتشكيل مجلس ادارة الأزهر على هذا النحو وضعت السلطة الحاكمة أصابعها بطريقة مباشرة في ادارة هذه المؤسسة الدينية الكبرى ، فليس من المفهوم أن ينص على وجود عضوين من موظفي الحكومة داخل المجلس ، حتى ولو كانا من العلماء ، الا أن يكون ذلك بغرض تأكيد السيطرة أو التبعية . وبمعنى آخر بدأ الأزهر يفقد مؤسسة ، استقلالية شيئا فشيئا بعد أن أكثر بالولاء الى الجالس على كرسي حكم البلاد . ويلاحظ في هذا الخصوص ان قرار التشكيل صادر من الخديوي الى رئاسة مجلس النظار مباشرة حيث كلف بمناقشة الأمور التي ينتهي اليها مجلس ادارة الأزهر ورفعها - بعد اقرارها الى الخديوي للتصديق عليها .

وتوالى بعد ذلك القرارات المنظمة لادارة الأزهر ، فقد أصبح مجلس الادارة يتكون من ستة أعضاء بدلا من خمسة وذلك باضافة مفتي الديار الى شيخ المالكية والشافعية

---

(١) قرار رقم ١ لسنة ١٨٩٥ الخاص بتشكيل مجلس ادارة الأزهر ، ورد في أعمال مجلس ادارة الأزهر ١٣٢٢ - ١٣٢٢ هـ . ان ممثل الشافعية هو الشيخ حسن المرصفي لم يمثل الحنفية مباشرة بما لأن الشيخ النواوي رئيس المجلس كان حنفيا = أنظر اختلافا آخر ورد عند علي عبدالواحد وافي ، المصدر السابق ص٩٣ حيث يذكر أن ممثل الشافعية كان الشيخ سليمان العبد ، وممثل المالكية كان الشيخ محمد أبوالفضل الجيزاوي ، وممثل الحنابلة كان الشيخ احمد البسيوني

(٢) نفسه .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والحنابلة ، واثنان من موظفي الحكومة (١) . كما تقرر أيضا تشكيل مجلس إدارة لمشيخة لمعهد الاسكندرية وآخر لمشيخة معهد طنطا ، وتتشكل كل هيئة ، ويعد ممثلو جميع المذاهب الأربعة بالجامع الأزهر . وقد خول هذا المجلس الذي أصبح يعرف "بالمجلس العالي" حق الاشراف على المعاهد الدينية الاسلامية كما تحدد اختصاصه في وضع الميزانية للأزهر والمعاهد الدينية والموافقة على اللائحة الداخلية وعلى جميع القرارات المختصة بنظام التدريس والامتحانات وغير ذلك من الأعمال (٢) .

وفي عام ١٩٦١ (١٣٤١ هـ) تعدلت سلطات شيخ الجامع الأزهر أكثر من ذي قبل وذلك بتشكيل مجلس جديد يسمى "مجلس الأزهر الأعلى" (وهو الذي حل محل مجلس إدارة الأزهر) . ويتكون المجلس الجديد من ثمانية أعضاء بخلاف الرئيس (شيخ الأزهر) وهم : مشايخ المذاهب الأربعة بالاضافة الى مدير عموم الأوقاف المصرية وثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته (٣) ويلاحظ أن وجود مدير عموم الأوقاف بالمجلس له أهمية خاصة حيث النظر في أمور الأوقاف الموقوفة على الأزهر أو التعليم الديني بشكل عام ، كما أن وجود خبرات تعليمية بالمجلس من غير العلماء يعكس حرص أولياء الأمور على تطوير هذه المؤسسة الدينية ، ويثبت من ناحية أخرى انفتاح الأزهر الى مثل هذا النوع من الخبرات .

ثم زيد عدد أعضاء المجلس في عام ١٩١٦ (٤) الى اثني عشر بإضافة ثلاثة أعضاء جدد هم ، المدير العام للجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الاسلامية ، ومفتي معهدي الاسكندرية وطنطا ، ورأيهما استشاري فقط ، وأعطي للمذهب الحنفي أفضلية على المذاهب الأخرى حيث قرر أن يتولى شيخ السادة الحنفية رياسة المجلس الأعلى في حالة غياب الرئيس ، كما تحدد بموجبه الأعضاء الخارجين عن الأزهر حيث اشترط أن يكونوا "من الحائزين للشهادة العالية لحائلة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى" وبتخويل تركيبة السلطات أصبح لرئيس المجلس الأعلى أن يدعو جميع المعاهد

---

(١) القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ الصادر في ١١ مارس ١٩٠٨ (٨ صفر ١٣٢٦ هـ) ولم ينص صراحة أيضا على تمثيل الحنفية في هذا المجلس .

(٢) نفسه .

(٣) مادة ٥٨ ، ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ (١٣٢٩ هـ) .

(٤) القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ الصادر في ٢٩ فبراير ١٩١٦ (٢٥ ربيع ثاني ١٣٣٤ هـ) وهو خاص بتعديل المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الأخرى لحضور الجلسات التي تنظر في مسائل التعليم المتعلقة بمعهد أي بنهيم ، ورأيهم في هذه الحالة أيضا استشاريا فقط ، وحتى لا يحدث تداخلا أو تعارضا بين رئاسة المجلس وعضوية أحد المذاهب الأربعة ، فقد تقرر في هذا العام أيضا انه اذا كان شيخ الجامع الأزهر (رئيس المجلس الأعلى) شيخا لأحد المذاهب الأربعة في نفس الوقت فان وكيله في منصب مشيخة المذهب يصبح عضوا قانونيا في المجلس ممثلا لأهل ذلك المذهب .

على أن مجلس الأزهر الأعلى بدأ يفقد صفته الدينية التي كانت واضحة منذ تشكيل أول مجلس ادارة ، ولنتذكر في هذا المجال أن تعيين مجلس الادارة ، كان للموازنة بين المذاهب الأربعة ... الخ . ففي عام ١٩٢٨ ، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة للنظر في تعديل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ (١) وقد اقترحت هذه اللجنة أن يؤلف مجلس الأزهر الأعلى من اثني عشر عضوا وهم : شيخ الجامع الأزهر (رئيسا) ، وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، مفتي الديار المصرية ، ورؤساء الكليات الثلاث (الشريعة ، اللغة العربية ، أصول الدين) ، وكلاء وزارات الأوقاف والمعارف العمومية والعالية ، مستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، اثنان ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم في الأزهر والمعاهد الدينية ، والأعضاء الثلاثة الأخيرون يعينون لمدة ثلاث سنوات بأمر ملكي بناء على قرار مجلس الوزراء .

ويلاحظ على هذا التشكيل تغليب الصفة المدنية على الدينية ، وهو في نفس الوقت تغليبا لممثلي الحكومة على العلماء أصحاب هذه المؤسسة الدينية ، فمن بين الاثني عشر عضوا يوجد ستة أعضاء مدنيين من غير العلماء يمثلون سلطات حكومية (وكلاء وزارات الأوقاف والمعارف العمومية والعالية ، مستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، اثنان ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم في الأزهر والمعاهد الدينية) ، فاذا اعتبرنا مفتي الديار المصرية عضوا مدنيا ، رغم أنه من العلماء ، باعتباره تابعا للسلطة الحكومية ، أصبح عدد المدنيين في المجلس يفوق عدد العلماء بعضو واحد .

ومن ناحية أخرى فقط أسقط هذا التشكيل من حسابه تمثيل المذاهب الأربعة ولقد كان ذلك موضع مناقشة بين العلماء عند النظر في مواد هذا المشروع في مجلس

---

(١) مشروع قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية الذي وضعته اللجنة المؤلفة بقرار من مجلس الوزراء في ١٨ أكتوبر ١٩٢٨ ، تعديلات قانون رقم (١٠) ... ١٩٢٩) .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الأزهر الأعلى وقبل اقراره (١) ٠ فقد تساءل الشيخ احمد نصر شيخ السادة المالكية من أسباب ابعاد شيخ المذاهب من عضوية المجلس فى الوقت الذى تعرض عليه أحيانا مسائل دينية يحتاج فيها لرأيهم ٠ وقال رئيس المجلس أن رؤساء الكليات الثلاث (اللغة العربية ٠ الشريعة ٠ أصول الدين) حلوا محل شيخ المذاهب " لأن مجلس اداري وليس مجلسا دينيا " فاعترض الشيخ الظواهرى على هذا التفسير قائلا أن المجلس تعرض عليه مسائل دينية ولا بد من ملاحظة ذلك (يقصد بالمسائل الدينية ٠ والمسائل المذهبية) ٠ وقد أصر رئيس المجلس على أن اختصاص المجلس ليس فيه شئ دينى ووصولا الى حل وسط ٠ اقترح بأن يكون أحد الاثنين الذين يختارون لترقية التعليم من رجال الدين ٠ ومع هذا فقد صدر القرار دون اعتبار لهذه الملاحظات الدقيقة التى تمس الطابع الدينى للمجلس ٠

وقد ظلت هذه هى طبيعة مجلس الأزهر الأعلى من حيث الصفة المدنية الادارية أكثر منه مجلسا دينيا بالمعنى المحدد ٠ ففى قانون عام ١٩٣٦ (٢) أصبح المجلس يتكون من أربعة عشر عضوا وذلك باضافة اثنين من جماعة كبار العلماء ويعينان لمدة سنتين ٠ واستبدال المستشار بحكمة الاستئناف الأهلية بوكيل وزارة الحقانية وأصبح يعرف باسم " المجلس الأعلى للأزهر " ٠ واشتراط الصفات الملائمة لحالة الجامع الأزهر فيمن يشغلون مناصب وزلاء الوزارات حيث أشارة المادة (١٩) بأن مجلس الوزراء يعين أحد كبار موظفى الوزارة اذا لم تتوفر هذه الصفات الملائمة فى وكلاء الوزارات ٠ ورغم أنه لم يتحدد صراحة هذه " الصفات الملائمة " فلاشك أنها خاصة بالموقف الخلقى والسلوكى أو اختلاف الديانة ٠

ولقد زادت هذه الصفة المدنية فى طبيعة تشكيل المجلس وذلك بصدور اخر القوانين المنظمة لهذه المؤسسة فى عام ١٩٦١ ٠ حيث اصبح الجامع الأزهر يدار كجامعة علمية لا أثر فيها للتمثيل المذهبى بصفة رسمة ٠ وان كان هذا لايعنى زوال التناقضات المذهبية داخل هذه المؤسسة (٣) ٠

---

(١) مجلس الأزهر الأعلى ٠ جلسة ٦ يونية ١٩٣٩ (٢٨ ذى الحجة ١٣٤٧ هـ) ٠
(٢) قانون ١٩٣٦ مادة ١٧ ٠
(٣) القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ٠ ويتكون المجلس من كل من : شيخ الأزهر رئيسا ووكيل الأزهر ٠ مدير جامعة الأزهر ٠ عمداء الكليات بجامعة الأزهر (ليس هناك شرطا لأن يكونوا أزهريين أساسا) وأربعة من أعضاء مجمع البحوث الاسلامية ٠ أحد وكلاء وزارات كل من الأوقاف والتربية والتعليم والعدل والخزانة ٠ مدير الثقافة والبحوث الاسلامية ٠ مدير المعاهد الأزهرية ٠ ثلاثة أعضاء من ذوى الخبرة فى الجمهورية ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

والى جانب شيخ الأزهر وجدت تنظيمات فرعية تتمثل في مشيخات المذاهب الاربعة وكان أقدمها وأقواها مشيخة السادة المالكية اذ كانت درجته قريبة من درجة شيخ الجامع . أما السادة الحنفية والشافعية والحنابلة فقد كان شيخهم هو شيخ العموم الى أن أصبح لكل مذهب مشيخة مستقلة بذاتها (١) .

أما هيئة كبار العلماء ، وهي أحد تنظيمات العلماء ، فقد تشكلت في عام ١٩١١ (١٣٢٩ هـ) بمقتضى القانون رقم ١٠ . وهي هيئة ذات طابع اكاديمي صرف ، تتكون من ثلاثين عالما لكل واحد منهم بالأزهر كرسي خاص للتدريس في مواد تحدد بمعرفة شيخ الأزهر . وكان الغرض من انشائها أن تتفرغ لدراسة أمهات الكتب في العلوم القديمة بنفس الأسلوب القديم في التدريس ، أي أسلوب الحلقات ، غير مقيدة بشيء مما تقيدت به الدراسة في النظام الحديث . وكلف كل عضو بتدريس العلم الذي يجيده ، أكثر من غيره . واشترط أن يكون القاء الدرس في وقت يسمح بحضور عدد كبير من العلماء المعاصرين ليعرفوا الطريقة الأزهرية القديمة في التدريس بعد أن كادت تندثر بفعل النظام الحديث في التعليم (٢) . وهذا التطوير يقوم على الشكل دون المضمون ، ففي الوقت الذي قصد فيه تطوير الدراسة بالأزهر ، أوجدت هذه الهيئة لتجعل من الأسلوب القديم نمطا يحتذى ، يعتمد على احياء القديم واستمراره بنفس أسلوب السلف مع اختلاف الامكانيات والظروف .

وتحقيقا لهذا الهدف وضعت شروطا معينة لمن يتمتع بعضوية هذه الهيئة (٣) ،

---

(١) الشيخ سليمان رصد الحنفي ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٢) القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ، مادة ١٠٢ . أنظر أيضا : وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، الأزهر : تاريخه وتطوره ، ص ٣٣٠ .

(٣) اشترط فيمن يعين عضوا بالهيئة مايلي : ألا تكون سنه أقل من خمسة وأربعون سنة وأن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرة عشرة سنوات على الأقل منها أربع سنوات على الأقل في القسم العالي ، وأن يكون قد ألف كتابا في أحد العلوم الاسلامية وأن يكون قد منح الجائزة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ في قانون ١٩١١ ، وأن يكون معروفا بالورع والتقوى وليس في ماضيه مايشين سمعته (مادة ١٠٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١) .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

كما حددت العلوم التي تدرس(١) ٠ وهي شروط جعلت الجيل القديم من العلماء يستمر في السيطرة على الجيل الجديد من خلال هذه الهيئة ٠

وقد روعي التمثيل المذهبي في هيئة كبار العلماء ، فنص على أن يكون للأحناف أحد عشر كرسيا وللشافعية تسعة وللمالكية تسعة وللحنابلة كرسي واحد ٠ وهذا التمثيل المذهبي ، كثرة أو قلة ، يحكم حجم الانتماء المذهبي داخل الأزهر(٢) ٠

ولقد اكتسبت هذه الهيئة مكانة خاصة داخل المؤسسة الدينية وفي المجتمع بشكل عام ، فأعضائها يعينون "بإرادة سنية" من الحاكم وينعم عليهم بكسوة التشريف ويتقاضى كل منهم عشرين جنيها شهريا ولا يعزلون من كراسيهم الا بالوفاة ، ومكانتهم في التشريعات وفي الاحتفالات الرسمية يأتي بعد شيخ الأزهر ومفتي الديار مباشرة وأكثر من هذا أنها ليست خاضعة لنظام الأزهر الا فيما يتعلق بالقوانين والتنظيمات العامة (٣) ٠

ومنذ تشكلت هذه الهيئة لم يصبها تغيرا جوهريا في شروط عضويتها وفي طبيعة عملها ٠ ولكن في عام ١٩٣٦ أصبح اسمها "جماعة كبار العلماء" بدلا من "هيئة" وفي ذلك تأكيدا على انتمائها للقديم ٠واشترط لاختيار أعضائها شروطا زائدة على الشروط القديمة ، منها أن يكون المرشح للعضوية من العلماء الذين أسهموا في الثقافة الدينية بنصيب في الأزهر أو "خارجه" ، أن يقدم رسالة علمية في ناحية من نواحي البحث تتميز بالجدة والابتكار (٤) ٠ ومن شأن هذه الشروط أن توسع قاعدة

---

(١) العلوم التي يدرسها أعضاء الهيئة ستة علوم هي : الفقه وأصول الفقه والحديث ومصطلح الحديث، تفسير القرآن الكريم ، علوم اللغة العربية ، التوحيد والمنطق والتاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية ٠

(٢) القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ مادة ١٠٦ ٠

(٣) تقرير لجنة اصلاح الأزهر المنشور ١٩١٠ ص ٤٧ ٠ وفي عهد مشيخة عبدالرحمن تاج ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ صدر قانون بالحالة علماء الأزهر الى المعاش في سن الخامسة والستين بدلا من سن السبعين واحالة أعضاء جماعة كبار العلماء في سن السبعين (وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، المصدر السابق) ٠

(٤) المادة ١٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الأزهر وقد يكون قد شغل وظيفة مفتي الديار أو وظيفة عضو بالمحكمة العليا الشرعية (المجلس الأعلى للأزهر جلسة ١٩/٤/١٩٥٠ خاص بتعديل مادة ١٢٢

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الانضمام لعضوية هذه الهيئة بخلاف شروط عام ١٩١١ • التي كانت في ضوء الظروف الموضوعية •

غير أن هذه الجماعة ذابت في تنظيم أوسع في عام ١٩٦١ • وذلك باشتاء " مجمع البحوث الاسلامية " ويتكون من خمسين عضوا من كبار العلماء يمثلون جميع المذاهب منهم ثلاثين عضوا من مصر • وبهذا التطوير الذي حدث في عهد الثورة تخطت هذه الجماعة النطاق المحلي الى نطاق العالم الاسلامي ككل مواكبة للسياسة المصرية الجديدة • وبدلا من الاهتمام بالعلوم التقليدية • انفتحت الجماعة على المناهج الحديثة (١) •

ولقد راكب عملية انشاء مجلس ادارة للأزهر (١٨٩٥) كسلطة مسئولة عن العلماء تنظيم الأروقة • والأروقة هي الوحدات التنظيمية الأساسية في مجتمع العلماء التي توزع عليها الطالب عند التحاقه بالأزهر ويظل مشهورا بالرواق الذي ينتمي اليه حتى بعد تخرجه • والأروقة بالنسبة للمصريين تحدد على أساس اقليمي أو مذهبي أو شخصي نسبة للشخص الذي أنشأ الرواق • وكل طالب يأخذ طريقه الى الرواق على أحد هذه الأسس وهي بشكل عام ليست أسسا صارمة الا فيما يتعلق بالرواق المحدد لمذهب معين • فكثير من أبناء القاهرة ينتمون الى رواق الصعايدة مثلا • ولكن عندما تنشأ مشكلة حول الاقامة من تخصيص ريع معين من الأوقاف على أهل رواق بعينه • يستدعي الأمر تحديد الرواق

---

(١) القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ • بتطوير الأزهر • تتلخص مهمة " المجمع " في التفرغ " •

• للبحوث العميقة في فروع الدراسات الاسلامية وتجريد الثقافة الاسلامية من الشوائب وتحليتها في جوهرها الأصيل الخالص وتوسيع نطاق العلم بالثقافة الاسلامية لكل مستوى وكل بيئة • وترجيح الآراء فيما يجد من مشكلات مذهبية واجتماعية تتصل بالعقيدة ثم متابعة ما ينشر عن الاسلام والتراث الاسلامي من بحوث الأجانب للانتفاع بما فيها من رأي صحيح وتصحيح ما فيها من خطأ • والمجمع أربعة لجان : لجنة التشريع الاسلامي • لجنة البحوث الاسلامية وتتولى دراسة المشكلات المذهبية والاقتصادية والاجتماعية على ضوء الاسلام • لجنة احياء التراث الاسلامي • لجنة تنظيم العلاقات الاسلامية •

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

جغرافيا أو مكانيا ، أي ابتداء من بلدة (كذا) الى بلدة (كذا) (١) ٠

أما بالنسبة للأضراب ، أي غير المصريين ، فكانت الأروقة تحدد على أساس اطعمي فقط ، تبعا للبلاد الوافدين منهـا (٢) ٠

وكانت الحياة داخل كل رواق تسير دون نظام معين فيما عدا ان لكل رواق " شيخا " ينتخبه الطلبة ليكون مرافقا عليهم في غير العلم (٣) وفي ٢٤ يناير ١٨٩٧ ٠ وضع نظـام للأروقة حيث جعلت مشيخة الرواق لأحد العلماء المستحقين أو أحد علماء أقرب الأروقة اذا لم يتوفر وجود هذه الشروط في الراوي المعين كما تحددت وظائف شيخ الرواق في مرافقة أهل الرواق في سفرهم وحضورهم ، وتقييد أسمائهم في دفاتره وبملاحظة سلوكهم داخـل الرواق ، وقيامه بالفصل فيما يقع بينهم من منازعات خفيفة ٠ وعلى شيخ الرواق أيضا متابعة أداء الوظائف التي شرطها الواقفون (أصحاب الوقف) للرواق كقراءة سور من القرآن فـي ساعات معينة ، وعليه تحصيل ايرادات الوقف وتوزيعها على المستحقين ٠ ولقد تقرر في هذا النظام منح مشايخ الأروقة مرتبا معينا من المال كل شهر في مقابل أداء هذه الوظائـف وبهذه المرتبات وجد نوع من الولاء والحرص لدى مشايخ الأروقة في ممارسة مسئولياتهم (٤)

---

(١) الرواق عبارة عن غرفة أو مجموعة غرف تقيم فيها جماعة من طلاب جهة واحدة أوجهات مختلفة ٠ وأروقة المصريين هي : الصعايدة ٠ ابن معمر ٠ الفشنية ٠ الشراقسـة ٠ الاقبغاوية ٠ البحارة ٠ الفيمة ٠ الطبرسية ٠ الحنفية ٠ الحنابلة ٠ أما الحـارة فهي مجموعة من الخزائن الخشبية توضع بجوانب الأزهر من الداخل ليحفظ فيهـا الطلاب أمتعتهم ، وقد يبيتون ليلا بجوارها وهي : حارة الزواقة ٠ البشايشـة ٠ العفيفي ٠ الجوزاوية ٠ البحرية ٠ العناصرة ٠ المغاربة والجواهرية ٠ الزهـار الشنوانية ٠ الفخارية ٠ السليمانية ٠ الأجاهرة ٠ الواطية (تقرير تاريخي عن الأزهر عام ١٩١٥ قدم مدير الجامع الأزهر للسلطان) ٠

(٢) بلغت ستة عشر رواقا هي : الأتراك ٠ البرناوية ٠ السنارية ٠ البرابرة ٠ الهنـود ٠ اليمانية ٠ الأكراد ٠ المغاربة ٠ الشوام (تقرير عام ١٩١٥ السابق) ٠

(٣) مصطفى بيرم ، المصدر السابق ٠ ص ١٦ ٠

(٤) تقرير تاريخي عن الأزهر عام ١٩١٥ ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ولكل رواق وظائف معينة يشغلها أبناء الرواق فقط وفق شروط وقواعد معينة لقاء أجر معين من مخصصات الوقف ، وبما أن شروط كل وظيفة يمكن أن تنطبق على كثير من طلبة الرواق ، فكثيرا ماكان يحدث خلاف طاحن بين أبناء الرواق حول الوظيفة الواحدة التي تخلو (١) .

والى جانب مشيخة الرواق أصبح لكل رواق نقيب وقد يكون للشيخ وكيلا وكذلك الحال بالنسبة للحارات فلكل منها شيخ ونقيب (٢) .

أما بالنسبة لمشيخة أروقة الغرباء ، فقد كانت تشغل بالانتخاب من بين علماء كل رواق ، وقد أدى هذا الى وجود صراعات حادة داخل كل رواق بين العصبيات الاقليمية المختلفة ، فرواق المغاربة مثلا يضم أهالي الجزائر وطرابلس وتونس ومراكش ، وهؤلاء كثيرا ماكانوا يتنافسون على الوظائف الرئيسية داخل الرواق وبشكل خاص مشيخة الرواق وكذلك الحال بالنسبة لرواق الأتراك ... الخ .

وتجنبا لهذه الصراعات التي شغلت مشيخة الأزهر في تصفيتها ردحا طويلا من الزمن فقد تقرر في ١٩٢٤ . أن يكون تنصيب مشايخ الأروقة من الغرباء بالتعيين وليس بالانتخاب مع مراعاة الأكثر أهلية وكفاءة (٣) .

وتمثيل المذاهب شيء له أهميته بالنسبة لجميع الوظائف داخل الأزهر أو بين العلماء وهو أمر واجب الاحترام ، وموضع الاعتبار ليس فقط في مجلس الأزهر الأعلى (حتى عام ١٩٢٨) ، وهيئة كبار العلماء بل أيضا في مجالس ادارة المعاهد الدينية وكافة اللجان التي تشكل بمعرفة مجلس الأزهر الأعلى بصرف النظر عن تغليب مذهب على مذهب آخر في

---

(١) مجلس ادارة الجامع الأزهر ، جلسة ١٩١٩/٨/٢٨ في فض نزاع نشأ حول وظيفة " قراءة قرآن شريف على وقف خيري مخصص للرواق " .

(٢) تقرير تاريخي عن الأزهر عام ١٩١٥ .

(٣) مجلس الأزهر الأعلى ، جلسة ١٩٢٤/٥/١٧ . ويبدو أنه لم يحدث التزام بهذه القاعدة حيث تقدم أحد العلماء المدرسين الأتراك بشكوى الى رئيس الوزراء في ١٩٢٨/٤/١٤ . يشكو من شغل مشيخة الرواق بطريق الانتخاب وليس بالتعيين (مجلس الأزهر الأعلى ، جلسة ١٩٢٨/٦/١٣)

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

قليلة كان يستشير أكابر العلماء في بعض المشكلات التي قد تعترضه (١) .

ولأهمية هذا المنصب وتأثيره الأدبي والروحي على الناس، فقد كان الأغنياء يوقفون على شاغلة أموالا كثيرة (بلغت ٣٠٠٠ جنيها سنويا) ابتغاء تأدية بعض الواجبات أو الشعائر الدينية أقلها قراءة "فاتحة الكتاب" على أرواح الموتى. وفي عهد مشيخة المراغي الأولى (١٩٢٨ ـ ١٩٣٠) حاول المسئولون في الحكومة حرمان شيخ الأزهر من هذه الأوقاف الخاصة فرفض الاستجابة لذلك ووقعت بسببها أزمة شديدة انتهت باستقالته (٢) . ولقد جمع كثير ممن تولوا المشيخة ثروات طائلة من أوقاف هذا المنصب مثل الشيخ أبو الفضل الجيزاوي (٣) . وعلى كل حال ليست هذه قاعدة عامة .

ولقد بلغ سمو مكانة شيخ الأزهر أنه كان عضوا في مجلس البلاط الملكي، وعضوا في المجلس الأعلى للأوقاف، وهي مناصب أو وظائف خارج الأزهر، ولم يكن يضاهي خطورة هذا المنصب وبخصصاته أي وظيفة أخرى في البلاد بما لها من رواتب وبخصصات (٤) .

غير أن سلطات شيخ الأزهر، مع اتساعها وقوتها، كانت محدودة على أبناء الأزهر من العلماء، مصريين أو غير مصريين، وسواء أكانوا مشتغلين به أم كانوا خارجه (٥) . بل ان الاشراف قد تحدد على السيرة الشيخة لجميع رجال الدين، من حيث التوافق والتلائم مع شرف العلم والدين . ولقد حاول الشيخ المراغي في مشيخته الثانية (١٩٣٥ ـ ١٩٤٥) . في أكتوبر ١٩٣٥ . أن يمتد اشراف شيخ الجامع الأزهر على جميع المسلمين حين اقترح أن يكتفي بالنص على "أن شيخ الجامع الأزهر هو الامام الأكبر لجميع رجال الدين والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف الدين" . ولكن مجلس الأزهر لم يوافق على ذلك (٦) . ومن الملاحظ أن حدود سلطة شيخ الأزهر الاشرافية هذه لم تتغير حتى آخر القوانين المنظمة التي صدرت في ١٩٦١ .

---

(١) تقرير لجنة اصلاح الأزهر المعمور ١٩١٠، ص ٧٠

(٢) محمد علي غريب، أزهريات، ص ١٠٦ .

(٣) نفسه، ص ١٠٧ .

(٤) محب الدين الخطيب، المصدر السابق، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

(٥) قانون ١١ مارس ١٩٠٨ وما بعده .

(٦) مجلس الأزهر الأعلى، جلسة ٢٣، ٢٤ أكتوبر ١٩٣٥ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

ويبدو أن سلطة شيخ الأزهر هذه كان مطمحا للعلماء ، وهي بالتالي تفسر الصراع والخلاف بينهم حول الفوز بهذا المنصب ، وهو صراع استخدمت فيه مختلف الأساليب لنيل رضا الحاكمة التي لها حق التعيين . فعلى سبيل المثال لما توفي الشيخ محمد النفراوي (توفي المشيخة ١٦٩٤ ـ ١٧٠٨ / ١١٠٦ ـ ١١٢٠ هـ) حدث صراع وتنافس بين كل من الشيخ أحمد النفراوي والشيخ عبدالباقي القليني ، وانقسم العلماء فريقين حول هذه المسألة ، وكانت جماعة الشرقاوي تؤيد الشيخ القليني فناصرته على الشيخ النفراوي ، وقد أدى الأمر الى حدوث صدام مسلح بالبنادق حتى استقر الأمر أخيرا للشيخ القليني (١) .

ولما توفي الشيخ احمد الدمنهوري شيخ الأزهر (١٧٦٧ ـ ١٧٧٦ / ١١٨١ ـ ١١٩٠) تولى المشيخة وكيله الشيخ عبدالرحمن بن عز الحنفي الأزهري ، غير أن العلماء لم يرضوا على ذلك ، وتعللوا بأن الشيخ ، حنفي المذهب ، وأن مشيخة الأزهر حكرا للشافعية وليس للأحناف فيها قدم ، وطلبوا من الأمراء المماليك (ابراهيم ومراد بك) عدم المواقفة على تعيينه ، ورشحوا بدلا منه الشيخ احمد العروسي الشافعي ، واستمر الاضطراب قائما لمدة سبعة شهور حتى عين العروسي شيخا للأزهر ، ويبدو أن اعتراض العلماء على الشيخ عبدالرحمن بن عز لم يكن بسبب أنه حنفي المذهب ، وانما كان بسبب أنه ليس مصريا فالمشايخ من أهالي الصريف ، وقد ناصره العلماء الشوام والمغاربة ومنعوا الطوائف الأخرى من دخول الأزهر لمدة سبعة شهور . والدليل على ذلك أن الشيخ محمد العباسي المهدي (١٨٢٧ ـ ١٨٧٠ / ١٢٤٣ ـ ١٣١٥ هـ) كان أول من تولى المشيخة من الحنفيه ولم يعترض أحدا من العلماء على ولايته (٢) .

وعندما ساءت العلاقة بين الخديوي اسماعيل والشيخ مصطفى العروسي شيخ الأزهر (١٨٦٤ ـ ١٨٧٠ / ١٢٨١ ـ ١٢٨٧ هـ) ، أراد عزله ، غير أنه خشي الأقدام على هذه الخطوة حتى لا تحدث فتنة بين العلماء ، خاصة وأنه لم يسبق أن عزل شيخا للأزهر . وأخذ الخديوي يجس نبض العلماء ويبرز غورهم حتى زين له الشيخ حسن العدوي ، وكان يطمح في المنصب ، أمر العزل قائلا له انه ، أي الخديوي ، يعتبر وكيلا للخليفة "العثماني" وللخليفه أن يعزل من يشاء ، والوكيل له ما للأصيل ، فبادر الخديوي الى عزل الشيخ

---

(١) سليمان رصد الحنفي ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٢) محمد عبدالمنعم خفاجي ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ ـ ١٥٨ . أنظر أيضا : سليمان الحنفي ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ ـ ١٧٩ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

العروسي وتعيين الشيخ محمد العباسي المهدي ، وغياب أمل الشيخ حسن العدوي (١)

وكان الشيخ محمد العباسي المهدي الذي جمع بين منصب المشيخة والافتاء ، هدفا للطامعين الحاسدين ، وهو في نفس الوقت كان مقربا من الخديوي توفيق لأنه لم يوافق العرابيين في عزل الخديوي ، ولهذا فقد طلب العرابيون عزله من المشيخة وتم لهم ذلك وبقي في منصب الافتاء . وبعد انتهاء الثورة العرابية أعاد الخديوي تعيين المهدي في المشيخة بعد استقالة الشيخ الانبابي ولو أن عدد من العلماء كان يود تعيين الشيخ عبد الهادي نجا الابياري ولكن دون جدوى ، فقد كان الخديوي يفضل الشيخ المهدي أثناء موقف العرابيين (٢) .

وكذلك الحال عندما ساءت العلاقات بين الخديوي عباس الثاني والشيخ محمد عبده حيث انتهز الفرصة الشيخ احمد الرفاعي وأخذ ، بإيحاء من الخديوي ، يعمل على تنفير الأزهريين من الشيخ محمد عبده وتديين العائد له ، وأكثر من التردد على "القصر" وتحسين صلاته مع أفراد الحاشية . فلما عزل الشيخ سليم البشري من المشيخة في عام ١٩١٤ (ذي الحجة ١٣٢٠ هـ) رأى الشيخ احمد الرفاعي الفرصة مواتية لتولي المنصب مكافأة له على موقفه من الخديوي . وقد ساعدته الظروف من ناحية أخرى حين لم يرض النظار على ترشيح حسونة النواوي أو الشيخ محمد المطيعي ، فأعلن الخديوي ترشيح الشيخ احمد الرفاعي . غير أن المقربين من الخديوي وعلى رأسهم الشيخ علي يوسف ، أوغروا صدره على الشيخ أحمد الرفاعي ورشحوا له الشيخ أمين المهدي ابن محمد المهدي العباس . وكانت وجهة نصر الخديوي أن الشيخ أمين المهدي لا يصلح للمشيخة وعدم سابق خبرته . وأخيرا رضي به الخديوي بعد ما قيل له أن الشيخ من عائلة غنية وبهذا الوضع الاجتماعي لا تطمع نفسه لشيء في يد الغير . ورغم هذا فان النظار أبدوا تحفظا على ذلك التعيين نظرا لمواقف الشيخ المهدي ضد ناظر الحقانية أثناء عضويته بالمجلس الحسبي . وانتهى الأمر بتعيين السيد علي البيلاوي في المشيخة (١٩٠٤ ـ ١٩٠٧ / ١٣٢٠ ـ ١٣٢٣هـ) (٣) .

وكان الخديوي عباس يظن أن الشيخ السيد علي البيلاوي ، وقد أصبح شيخا للأزهر

---

(١) أحمد تيمور ، تراجم أعيان القرن الثالث عشر ، ص ٧١ .

(٢) نفسه ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

(٣) أحمد تيمور المصدر السابق ، ص ٦٥ ـ ٨٣ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يوافقه فى خططه ضد الشيخ محمد عبده ٠ الا أن البيلاوى مال للشيخ محمد عبده ويوافقه فى سياسته لاصلاحية تماما حتى لم يكن له من مشيخة الأزهر الا اللقب والأمر كله للشيخ محمد عبده ٠ وعندما فقد بحمد عبده تأييد الانجليز له فى سياسته الاصلاحية باعتبارها مضادة للخديوى وليس حبا فى الاصلاح ذاته (قبل الوفاق الودى ١٩٠٤) ٠ نفض يده من الأزهر فاهتز موقف الشيخ البيلاوى فاستقال من المشيخة فى ١٩٠٤ (٩ محرم ١٣٢٣ هـ) (١) ٠

ويتصل بسلطة شيخ الأزهر العلاقة بالسلطة الحاكمة التى تستمد منها "المشيخة" نفوذها السياسى والادارى على العلماء ٠ فالحاكم يتعاون مع المشيخة فى اقرار النظام والولاء بين العلماء ٠ وقد يستجيب الحاكم لمطالب المشيخة أو تستجيب المشيخة لرغبات الحاكم ٠ ويظهر هذه الاستجابة يكون باجراء حركة تنقلات بين العلماء أو ابعاد العناصر المناوئة خارج الأزهر بالفصل أو بالطرد أو ارسالهم الى قراهم ، وهم أولئك الذين " لم يخصهم الله بنعمة الهدى والطاعة " (٢) ٠

ولعل أبرز استخدام لهذه السلطات ماحدث فى أعقاب ثورة ١٩١٩ التى لعب فيها بعض العلماء دورا ثوريا ، ومن ثم كانت الرغبة فى توجيه ضربة قاصمة لموقف الأزهريين فاقترح المواليون للقصر وللانجليز أن ينتسب أبناء الأقاليم الى المعاهد القريبة من بلادهم ولا يبقى فى القاهرة الا من يقيم فيها مع أسرته ، وكانت الحجة الظاهرة هى غيرة المسئولين فى أن يسروا للطلاب حياتهم بحيث لا يتحملوا مشاق الانتقال من قراهم البعيدة الى العاصمة ٠

والشيخ محمد الأحمدى الظواهرى أكثر المشايخ توسعا فى تحقيق رغبات القصر الملكى من حيث الانتقام من العناصر المناوئة للحكم ٠ فقد أراد الملك فؤاد استخدام الأزهر وقوته الروحية لتدعيم أركان سياسته المضادة لحقوق الشعب ، ووجد الملك فى الشيخ الظواهرى ضالته المنشودة ٠ غير أن هذه السياسة وجدت من بعارضة معارضة عديدة داخل الأزهر ، ومن ثم أستخدم الشيخ سلطة القصر فى تشريد العلماء المعارضين

---

(١) نفسه ٠ ص ٨٤ ٠

(٢) تقرير لجنة اصلاح الأزهر العمور ١٩١٠ ٠ ص ٣٠

(٣) محمد على غريب ، المصدر السابق ص ٤٥ ـ ٦٤ ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وذلك فى صورة اجراء حركة تنقلات فى المعاهد الدينية ، وأكثر من هذا قام باحالة تسعة عشر عالما على المعاش دون ابداء أسباب موضوعية لذلك (١) .

وينسب الى الشيخ الظواهرى أيضا مهمة تكريس سلطات القصر أو الملك على الأزهر ، وهى مسألة كانت موضع تنازع بين العرش وبين السلطة التنفيذية بعد اعلان دستور ١٩٢٣ بصفة خاصة . فبعد صدور الدستور تطلعت القوى السياسية لاستمالة الأزهر كمؤسسة لها تاثيرها الجماهيرى ، وكان أول مظهر من مظاهر هذا التطلع ما حدث عندما رشح الملك فؤاد أربعة من كبار علماء الأزهر ليكونوا أعضاء فى مجلس الشيوخ . وقد عارضت حكومة سعد زغلول هذا الترشيح من حيث المبدأ بحجة أن هؤلاء العلماء ليسوا وفديين . والمهم فى هذه الواقعة أنها فتحت الباب للنظر فى " حقوق " الملك الدستورية فى الأزهر ونقلها الى السلطة التشريعية والتنفيذية فى النظام البرلمانى الجديد . وكان المحك الأول أن اثنين من الأربعة العلماء المرشحين عن طريق الملك ليسوا من هيئة كبار العلماء كما ينص قانون الانتخاب . وتمسكت الحكومة بنص الدستور وطالبت باخراج الاثنين ، واضطر الملك للموافقة على ذلك (٢) .

وبناء على هذا صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ (٣) . بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين ، وتقرر أن يكون التعيين فى المناصب الدينية وعلى رأسها " المشيخة " بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء . وهناك فرق بين " الأمر الملكى " و " المرسوم الملكى " ، فالمرسوم عبارة عن اعتماد للقرارات المقدمة أساسا من مجلس الوزراء تحت مسئوليته دون أن يتحمل الملك أدنى مسئولية أما الأمر الملكى فيحصر المسئولية والتصرف فى الملك فقط ، فهو نوع من الحقوق الشخصية للملك . ومع هذا فالقانون ١٥ لسنة ١٩٢٧ . لم ينقل حقوق الملك فى تعيين الوظائف

---

(١) محمد على غريب ، المصدر السابق ، ص ٧٥ . وقد أعيد هؤلاء العلماء فى عهد مشيخة المراغى التى تلت الظواهرى .

(٢) مذكرات الظواهرى ، ص ٣٥ ـ ٣٦ . ولجنة وضع المبادئ العامة للدستور ، جلسة ٢٠/٤/١٩٢٢ . حيث كانت هيئة كبار العلماء والرؤساء الروحيين يمثلون الطبقة الرابعة من الطبقات التى يختار منها أعضاء مجلس الشيوخ .

(٣) أنظر ص ٦ من هذا البحث .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الدينية الى الحكومة ، بل ان الحق أصبح مشتركا مع السلطة التنفيذية ، أو أن حق "الاختيار" أصبح لرئيس الوزراء " وحق "الموافقة" أصبح للملك ، وكلا الحقين متمم للآخر فى تنفيذ التعيين (١) . وهو على كل حال فيد حق الملك المطلق فى الاختيار والتعيين .

وعندما توفى الشيخ أبو الفضل الجيزاوى شيخ الأزهر فى عام ١٩٢٧ . حانت الفرصة لتطبيق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ . لأول مرة ، وكانت الوزارة القائمة ائتلافية برئاسة مصطفى النحاس وكان عليه اختيار مرشحا من هيئة كبار العلماء لمنصب المشيخة ليتقدم به الى الملك وقد وافق النحاس على اختيار الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى رشحه له أنصار الشيخ فى الوزارة من الأحرار الدستوريين (محمد محمود باشا ، أحمد خشبه باشا) ولم يكن يهم مصطفى النحاس فى هذا الاختيار الا موقف المرشح من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ . الذى يقيد سلطات الملك ، وعندما سئل الشيخ المراغى عن رأيه فى القانون الذى يعطى للحكومة حق الاختيار الوظائف الدينية الكبرى أجاب بأنه لا يعارض فى هذا القانون فكان ذلك جوازا بالمرور . ولما كان المراغى عمل قاضيا بالسودان تحت الادارة البريطانية وعلى صلات قوية بجورج لويد المندوب السامى البريطانى آنذاك ، فقد فهم الملك فؤاد أن ثمة اتفاق بين كل من الانجليز ومصطفى النحاس فى اختيار المراغى لاخراجه مما جعله يتردد فى اعتماد قرار تعيين المراغى شيخا مدة عشرة شهور (٢) .

ولما عين الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخا للأزهر عام ١٩٣٠ . ، وكان معروفا بتبعيته للملك ، أصدر قانونا جديدا للأزهر (٤٩ لسنة ١٩٣٠) جعل للملك حق تعيين شيخ الأزهر ووكيله وشيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ المعاهد الأخرى ووكلائها والوظائف الدينية الكبرى الأخرى وذلك بأمر ملكى ، فكان ذلك الغاء للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ . ويبرر الظواهرى ذلك الاجراء بقوله أنه يرى " أن من مصلحة الأزهر أن تبقى تبعيته لملك مصر ولا تستولى عليه الحكومة لأنى أعتقد أن الحزبية السياسية اذا دخلت الأزهر أفسدته (٣) .

---

(١) مذكرات الظواهرى . ص ٣٩ ـ ٤٠ .

(٢) نفسه . ص ٤١ ، ٥٥ ـ ٥٩ .

(٣) مذكرات الظواهرى . ص . ٢٨٣ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وظلت المسألة فى حواره فلما تسولى المراغى المشيخة للمرة الثانية (١٩٣٤ ـ ١٩٤٥) أقدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٦ • بالاصلاح الأزهرى وألغى قانون ١٩٣٠ • والذى وضعه الظواهرى • فكأنه أعد العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ (الذى الغاه الظواهرى ضمنا بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ •) ولا عجب فى هذا فقد سبق للشيخ أن تولى مشيخة الأزهر (١٩٢٨) على أساس موافقته على هذا القانون (١) •

والحق أن الأزهر فقد استقلالية تمويله ماليا أصبح نهبا لتيارات سياسية مختلفة • كل قوة تريده لنفسها أو تحت سيطرتها • فقد كان تمويله فى البداية من مصادر " الخير " وهى الأوقاف التى توقف أو تحبس على الخير العام والتى يتنازل عنها اصحابها طواعية بغية رضا اللهوتقربا اليه • وفى ظل هذا الاستقلال الاقتصادى • كان العلماء يرعون فقط شيئا واحدا هو دين الله وتعاليمه • ويتجنبون بقدر الامكان الخضوع تحت تأثير أى مؤثر داخلى أو خارجى (٢) •

ولم يكن للجامع الأزهر عند انشائه ميزانية أو مخصصات معينة • وكانت نفقاته كمسجد جامع تقوم بها الدولة (الأمير الحاكم) شأن بقية المساجد الأخرى • ولما بدأ تحوله الى معهد للدرس • لم يكن لأساتذته وطلابه مخصصات معينة الا ماكان عن طريق الهبات كما حدث عند تعيين أول جماعة من الأساتذة فى عهد العزيز بالله الفاطمى • وأخذت هذه الهبات والعطايا صفة الموارد الثابتة على مر العصور • ولكنها فى كل الأحوال كانت

---

(١) نفسه • ص ٣٣٩ وما بعدها •

(٢) محمد البهى • الأزهر فى حاضره بعد أمسه • ص ١ ـ ٢ • كان من يعمل من العلماء مدرسا بالأزهر أو المعاهد الدينية لايعتبر موظفا حكوميا • فالقاضى الشرعى بوزارة الحقانية يكتب أن صفته قبل الاستخدام أو التوظف فى الحكومة " عالم مدرس بالأزهر " ولقد حاول أحد القضاة الشرعيين (الشيخ محمود مصطفى عامر خفاجى) رئيس محكمة مصر الابتدائية الشرعية أن يضم مدة خدمته كمدرس بالأزهر من ١٩٠٣ ـ ١٩١٠ قبل التحاقه بالقضاء الشرعى واستعداده لدفع قيمة المعاش المستحق • الا أن وزارة المالية أفادت بأن " وزارة الأوقاف أفادت بأن مدرس المعاهد لا يعاملون بقوانين المعاشات التى يعامل بها موظفو ومستخدمو وزارة الأوقاف ومدة خدمتهم غير محسوبة عليها " • ومنذ عام ١٩٢٦ وطبقا لمنشور وزارة المالية رقم ٤٦ اعترف بضم خدمة المعاهد الأزهرية (انظر ملفات خدمة ومعاش القضاة الشرعيين بدار المحفوظات المصرية) •

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تمنح طواعية واختيارا بهدف ديني بحت (١) ٠

ثم بدأ الاستقلال الاقتصادي يضعف شيئا فشيئا ٠ وكانت البداية عندما أعطى الحاكم لنفسه حق منح عطايا لبعض العلماء في شكل مرتبات كأفراد ودون أن يكون لها نظاما ثابتا وذلك " استجلابا للدعوات الصالحات من العلماء والمحتاجين وابتعادا عن كل ما يؤدي الى كسر قلوبهم " (٢) ٠ وفي ١٨٧١ (١٢٨٨ هـ) رفع العلماء التماسا لاسماعيل باشا لمنحهم تلك المرتبات بصفة دائمة وأن يجعلها لأبنائهم من بعدهم ٠ فصدر أمرا بذلك في ٥ يوليو ١٨٧١ (١٦ ربيع أول ١٢٨٨ هـ) (٣) ٠

وكانت الخطوة الحاسمة في فقدان الاستقلال الاقتصادي للأزهر عندما وضعت وزارة المالية في ميزانية ١٨٩٥ ٠ مبلغ ٢٠٠ جنيها معونة سنوية للعلماء ٠ واشترطت أن لا تصرف الا بعد أن يوضع نظام لصرفها ٠ وكان ذلك على أثر اضطرابات الأزهر ضد الشيخ الانبابي كما سبقت الاشارة ٠ وتشكيل أول مجلس للادارة ٠ وهذا يفسر قيام مجلس الادارة الجديد بوضع أول قانون لمرتبات العلماء (٤) ٠

وفي ١٩١٥ عرض المستشار المالي للحكومة المصرية (انجليزي) على شيخ الأزهر مساعدة مالية سنوية " لتحسين الوضع المالي لعلماء الأزهر " في مقابل أن تشرف الحكومة المصرية على أوقاف الأزهر (٥) ٠

وباعلان دستور ١٩٢٣ وبدء الحياة البرلمانية على أساس الأحزاب ٠ أخذت القوى السياسية تقترب من الأزهر في محاولة لاحتوائه واستخدامه ٠ وقد انتهى فعلا بعض العلماء

---

(١) محمد عبدالله خان ٠ المصدر السابق ٠ ص ٢٨٥ ٠ مصطفى بيرم ٠ المصدر نفسه ص ١٣ ٠

(٢) براءة عالية سلطانية بتاريخ ٢٥ رجب ١٢١٦ هـ باللغة التركية (تقرير لجنة اصلاح الأزهر المعمور ١٩١٠ ص ٦٠) أنظر أيضا ملفات معاش بعض العلماء المحفوظة بدار المحفوظات المصرية ٠

(٣) تقرير لجنة اصلاح الأزهر المعمور ١٩١٠ ٠ ص ٦٦ ٠

(٤) أصال مجلس ادارة الأزهر ١٣١٢ ـ ١٣٢٢ ٠ ص ٥ ٠ أنظر أيضا مذكرة الشيخ محمد مصطفى المراغي في يوليه ١٩٢٨ ٠ بهذا الخصوص (مجموعة الوثائق الخاصة بالاصلاح الجامع الأزهر الشريف والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ١٩٢٨) ٠

(٥) مجمد البهي ٠ المصدر السابق ص ١٣ ـ ١٤ ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

الى الأحزاب، عن ايمان بالفكرة أو بتأثير عصبية أسرية ، وبقى البعض على ولائه للقصر أو للملك (١) . وأصبحت قوانين اصلاح الأزهر منذ هذا الوقت بما تحمل من مميزات نوعا من اغراء الأزهريين . فقانون ١٩٢٥ . أصدره اسماعيل صدقى ، وكان وزيرا للداخلية فى حكومة " انقاذ ما يمكن انقاذه " وقانون ١٩٣٦ أصدرته وزارة توفيق نسيم الائتلافية ، وكلا القانونين صدرا بايجاء من القصر واستهدف اصدارها تقريب الأزهر الى سياسة الملك ضد الوفد أو ضد شعبية هذا الحزب ...

ومن الملاحظ أن قانون ١٩٢٥ . طالع تنظيم مراحل الدراسة فى الأزهر ومناهج التعليم بحيث يكون للمتخرجين منه (صلاحية " الالتحاق بوظائف التعليم فى المؤسسات الحكومية التعليمية ، بجانب المعاهد الدينية الأزهرية ، والمؤسسات الثقافية والتشريعية التابعة للدولة . كما عالج نفس الغرض قانون ١٩٣٦ . مع استخدامات نظام الكليات الجامعية على غرار الجامعة المصرية ومن ثم ظهرت كليات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية .

وعندما صدرت هذه القوانين الاصلاحية بايحاء من القصر بدت للأزهريين أنها استجابة لصيحاتهم واضراباتهم بشأن " المساواة " فى المرتبات وفى تولى الوظائف الحكومية مع زملائهم من خريجى دار العلوم والقضاء الشرعى والمعلمين الأولية (٢) . وحتى قانون ١٩٦١ . لم يخرج عن تلك المحاولات السابقة والتى قصد منها القضاء على الانفصالية بين متخرجى الأزهر ومعاهد التعليم الأخرى .

وبهذا التطور الذى انتهى اليه الأزهر من حيث فقدان الاستقلال الاقتصادى واحتواء القوى السياسية له ، تحددت للأزهريين " الغاية " من الأزهر نفسه وهى لا تخرج عن كونه مؤسسة للتعليم على نمط معين ولثقافة معينة تساعد المتخرجين منها على الحصول على درجات مالية فى الوظائف الحكومية ، وتحقيق المساواة بالآخرين فى وظائف الدولة . وكان هذا على حساب رسالة الأزهر الأولى من حيث التعليم الدينى والدعوة والفتوى وابداء الرأى واتخاذ المواقف ازاء الأحداث والمشكلات الهامة بين المسلمين . ومن ناحية أخرى ازدادت تبعية الأزهر للحكومة والتوجيه السياسى ، ومن ثم ابتدأت تصفية أصحاب الرأى فيه عمداً

---

(١) تأليف لجان للأحزاب السياسية داخل الأزهر : لجان الأحرار الدستوريين ، لجان الوفد (مذكرات الظواهرى . ص ٦٦ ـ ٦٧) وتشكيل لجان لخلافة خدمة للملك فؤاد (الظواهرى . ص ٢٠٩ ـ ٢١٣) .

(٢) محمد البهى ، المصدر السابق . ص ١٤ ـ ١٦ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

جيل جديد تتبعه أجيال أخرى أكثر امعانا فى التبعية السياسية ٠ وفى هذا المصدر يمكن اعتبار ثورة ١٩١٩ ٠ آخر المواقف الأزهرية التى تميز بها عهد الاستقلال للأزهر فكما يمكن اعتبار الشيخ عبدالمجيد سليم (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) ٠ آخر شيوخ الأزهر الذين اشتهروا بالجرأة فى ابداء الرأى حين وجه نقدا لسلوك الملك فاروق فى رحلاته بكابسرى بقوله " تقتير هنا وأسراف هناك " (١) ٠

ومن فترة مبكرة كان الأزهر يحرم على المنتمين اليه الاشتغال بالسياسة أو الارتباط بأحزاب سياسية ٠ وكانت العقوبة رادعة لمن يثبت عليه ذلك ٠ تصل الى درجة الفصل بالنسبة للطلاب حتى فى حالة نشر مقالات بالصحف أو فى حالة تنظيم الاضرابات (٢) أما بالنسبة للعلماء والمدرسين فيحالون الى مجلس التأديب (٣) ٠ وأكثر من هذا فقد كان يحظر على العلماء وموظفى الأزهر الاشتراك فى أى مظاهرة أو أى اجتماع سياسى ٠ وأن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية ٠ أو القاء خطب أو محاضرات أو تحرير منشورات أو مقالات أو القيام بتوزيع منشورات أو مطبوعات يكون من شأنها "افساد أخلاق الطلبة والهائهم عن طلب العلم او الاخلال بالنظام العام أو بحرمة المساجد " ٠ كما أنهم ممنوعون من الاتصال

---

(١) محمد البهى ٠ المصدر السابق ٠ ص ١٦ ـ ١٨ ٠

(٢) الأحكام المنظمة لذلك تقررت فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ٠ وما بعده ٠ وبطريقة تفصيلية فى جلسة ١٣/١١/١٩١٢ ٠ من مجلس الأزهر الأعلى ٠

(٣) قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ٠ وما بعده ٠ والعقوبات التأديبية هى : الانذار ٠ قطع المرتب لمدة أكثرها خمسة عشر يوما ٠ الايقاف بلا مرتب لمدة أكثرها ثلاثة أشهر ٠ تخفيض الراتب ٠ الانزال من درجة الى دونها ٠ الرفت والطرد ٠ وفى الانتخابات التى أجريت فى ديسمبر ١٩٤٩ ٠ (مجلس نواب ١٩٥٠) ٠ تقدم بعض العلماء والموظفين لهذه الانتخابات ٠ فتقدم شيخ الأزهر بمذكرة الى المجلس الأعلى للأزهر للنظر فى أمر من ينتمى من العلماء والموظفين الى أحزاب سياسية وقرر : ترك الحرية للمرشحين المستقلين الذين أعلنوا استقلالهم فى الانتخابات الحالية لأن عملهم لا يتنافى مع القانون مطالبة المرشحين الذين رشحتهم الأحزاب أو تركت لهم دوائر يرشحوا أنفسهم فيها أو رشحوا أنفسهم على أساس حزبى بأن يبادروا الى اعلان موقفهم صراحة هل هم متمسكون بهذه الترشيحات الحزبية التى تخالف القوانين المعمول بها فى الأزهر أم هم على استعداد أن يلتزموا بأحكام القانون ويعلنوا صراحة تخليهم عن اللون الحزبى ودخول الانتخابات مستقلين ما داموا فى وظائفهم واعلان ذلك ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بالصحافة في غير المسائل العلمية أو الدينية البحتة (١) .

ومثل هذه الأحكام كانت ترمي الى تخليص الأزهر كمؤسسة دينية من أي ارتباطات بالقوى السياسية المختلفة ربما تجنيها له من تقلب التيارات السياسية العاطفة . وربما لأن الاصل في رسالة الأزهر من ناحية أخرى . انها لكافة القوى لا ميلا مع واحدة دون الأخرى . والقوة السياسية الوحيدة المسموح بالارتباط بها والولاء لها هي السلطة الشرعية الحاكمة (السلطان . الملك . رئيس الجمهورية) لأن السلطة الحاكمة هي القوة الوحيدة المستمرة وماعدا ذلك الى زوال واختفاء (٢) . ولقد قصد في النهاية أن يصبح الأزهر مؤسسة مثالية تخضع لقيم وأفكار مثالية ومن يخرج من العلماء على هذه القيم يصبح عرضة للتأنيب .

ولقد امتدت سلطة الأزهر في هذا الخصوص الى مراقبة سلوك العلماء وفحص أفكارهم ومطابقة ذلك على القيم المثالية المعمول بها ومعاقبة من يخرج على هذه القيم بطرده خارج الأزهر ومن أي وظيفة حكومية خارج نطاق سلطة الأزهر . وكانت بداية هذه الأحكام في عام ١٩١١ . حين تقرر اخراج العالم . أيا كانت وظيفته أو مهنته من زمرة العلماء . " اذا وقع منه ما لا يتناسب وصف العالمية . ومحو اسماء من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وطرده من كل وظيفة . وقطع مرتبه في أي جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عامة دينية أو غير دينية (٣) .

(١ ـ من ص ٢٨) مجلس الأزهر الأعلى . جلسة ٥٩ ١٠/٣/١٩٣١ (لائحة استخدام المدرسين مادة ٢٢ ، ٢١) .

(٢ ـ من ص ٢٨) جرت العادة أن يعرض على الملك أو السلطان جدول أعمال مجلس الأزهر الأعلى قبل انعقاد المجلس الفعلي بيومين أو أكثر . وكانت صيغة الخطاب الموجه الى رئيس الديوان السلطاني أو الملكي هي : " أتشرف باحاطة علم معاليكم بأن مجلس الأزهر الأعلى سينعقد الساعة ـ يوم ـ للنظر في المسائل المبينة بالجدول المرسل مع المذكرات " . وفي ذلك فرصة للسلطة الحاكمة لتدبير الأمر في مسائل معينة قبل اتخاذ أي قرارات .

(٣ ـ من ص ٢٨) المادة ١٠٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ .

(١) أنظر كتاب محمد عمارة . الاسلام وأصول الحكم حيث جمع فيه كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع . بعد صدور قرار هيئة كبار العلماء ضد الشيخ علي عبد الرازق . أرسل شيخ الجامع الأزهر (محمد أبو الفضل الجيزاوي) برقية الى مقام الملك فؤاد يشكره " على أن حفظ الدين في عهد جلالة مولانا من عبث العابثين والحاد الملحدين وحفظت كرامة العلم والعلماء " (ص ٩١ ـ ٩٢) .

(٢) لائحة اجراءات محاكمة العلماء الذين يخرجون لا ما لا يناسب وصف العالمية (مجلس [illegible]

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وعبارة " ما لا يناسب وصف العالمية " تهمة مطاطة ، ويمكن استخدامها حسب الأحوال ووفق الأهواء . ولقد استخدمت بعبارة ضد الشيخ علي عبدالرازق حين أصدر كتاب " الاسلام وأصول الحكم " في عام ١٩٢٥ م مع أن موضوع الكتاب يتصل بحرية الرأي المكفولة بالدستور الصادر في ١٩٢٣ م ، ولكنه رأي اصطدم برغبة الجالس على عرش مصر في تولي الخلافة ، وصادر من عالم ينتمي الى المؤسسة التي تدين بالولاء لتلك السلطة . ولقد صرح اسماعيل صدقي احد واضعي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م أي المادة (١٠١) ، التي حوكم بمقتضاها الشيخ علي عبد الرازق ، خاصة بجرائم السلوك الشخصي لا الجرائم الرأي (١) .

ولقد استمرت هذه الأحكام في كل القوانين الصادرة باصلاح الأزهر بعد قانون ١٩١١ ، بل زادت احكاما بعد حادثة الشيخ علي عبدالرازق في ١٩٢٥ حيث أعطى لشيخ الأزهر اجراء التحقيق مع العلماء . " اذا وصل الى علمه أن أحد العلماء موظفا كان أو غير موظف وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية " (٢) . على أن الأزهر الذي قصد له أن يكون قطعة واحدة تتجه وجهة واحدة مثالية في كل الأمور ، كان في واقع الأمر يموج بتيارات عاصفة ، بعضها مذهبي ، وبعضها قبلي من قبل العصبيات الأسرية ، وبعضها الاخر سياسي تحت تأثير الحركة السياسية العامة في المجتمع التي استطاعت أن تنفذ بمنهجها داخل هذه المؤسسة . واحيانا تتداخل هذه التيارات بحيث يصعب معرفة الأصل والفرع فيها أو السبب والنتيجة .

وأقدم هذه التيارات هي الخاصة بالتعصب المذهبي ، فالمالكية أكثرهم أبناء الصعيد ثم المنوفيه والبحيرة والغربية والجيزه . والشافعة أكثرهم من الشرقية والأحناف من مختلف النواحي . وكان المالكية يتهمون بالجمود والتأخر ، والشافعية يعرفون بالغفلة والبلاهة ، والحنفية يوصفون بالتحرر والابتذال ، أما الحنابلة

---

(١) أنظر كتاب محمد عمارة ، الاسلام وأصول الحكم حيث جمع فيه كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع ، بعد صدور قرار هيئة كبار العلماء ضد الشيخ علي عبدالرازق ، أرسل شيخ الجامع الأزهر (محمد أبو الفضل الجيزاوي) برقية الى مقام الملك فؤاد يشكره " على أن حفظ الدين في عهد جلالة مولانا من عبث العابثين والحاد الملحدين وحفظت كرامة العلم والعلماء " (٩١ ـ ٩٢) .

(٢) لائحة اجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية (مجلس الأزهر الأعلى ، جلسة ١٨ / ٧ / ١٩٣١) .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

فكانوا قلة . وكان التعصب للمذهب يتمكس على الأصول الاقليمية لأبناء الصعيد والوجه البحرى وبالتالي كثيرا ماكانت تحدث المعارك الطاحنة بين " الصعايدة والبحاورة " وكذلك الحال بالنسبة للجنسيات الأجنبية (الأغراب) (١) . وقد استطاع الشيخ محمد مأمون الشناوى (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠) أن يضعف من أثر هذه العصبيات وامتازت مشيخته بقدر من الهدوء في هذه الناحية (٢) . ويحفى هذه التيارات المطالبة " بالاصلاح " داخل الأزهر كانت تعكس أساسا مصالح مادية . وقد انتهى الأزهريون في التعبير عن هذه المطالب أساليب حديثة . كان طلاب الأزهر غير راضين عن حياتهم لشعورهم أنهم أقل حظا من غيرهم في نيل الوظائف الهامة في البلاد . ومن هذا الواقع نبتت فكرة المطالب الاصلاحية التي يتقدمون بها بين آونة وأخرى بهدف فتح مجالات جديدة للتوظف وكل ما هنالك تضليف المطلب المادى بأهداف مثالية مثل الطلب الخاص بشأن يقوم خريجي الأزهر فقط بتعليم الدين في المدارس (٣) .

وعلى سبيل المثال ، عندما أنشئت مدرسة القضاء الشرعي في أوائل ١٩٠٧ ، شعر الأزهريون بأنها أنشئت لتنافسهم في تولي وظائف القضاء الشرعي وكانت حكرا لهم ، وزاد من هذا الشعور ، الميزات المالية التي أغدقت على هذه المدرسة حيث جعل للطلبة اعانات شهرية ، وقدم لهم طعام الغذاء مجانا ، كما كان راتب المدرسين فيها يفوق راتب أمثالهم (٤) . وفي أوائل ١٩٠٨ ، صدر قانونا عرف بقانون القسم التخصيصي بالامتحانات في الأزهر . وقد أضيف بمقتضى هذا القانون مواد دراسية جديدة ، وعدل من طريقة الامتحان المعروفة ، فأضاف هذا ، الى جانب انشاء مدرسة القضاء الشرعي ، وزادا للثورة داخل الأزهر فأعلن الاضراب والاغتصاب ، لم يقتصر الأمر على الطلبة بل اشترك العلماء في تلك الحركة (تحومائة منهم) . وتقدم العلماء بمطالب لا تمت لأصل المشكلة بصلة ـ وهي قانون الامتحانات الجديد ـ وقد انصبت كلها على المطالب المادية فيما عدا المطالبة بتعيين شيخ الجامع الأزهر والوكيل والمفتش وأعضاء الادارة بانتخاب

---

(١) محمد على قريب ، المصدر السابق ص ٢٢ .

(٢) محمد عبد المنعم خفاجي ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ . عبد المتعال الصعيدي ، تاريخ الاصلاح في الأزهر ، ص ١٣٦ .

(٣) منصور على رجب ، الأزهر بين الماضي والحاضر ، ص ٧٧ .

(٤) على عبد الرازق ، المصدر السابق ، ص ٤٣ ـ ٤٤ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

بين العلماء عامة ٠ وكذلك تعيين مشايخ الأروقة والحارات وكذا مشايخ المذاهب الانتخابيه أيضا (١) ٠

ولقد انتظم القائمون على هذه الحركة فى اتخاذ عرف " بالاتحاد الأزهرى " ولـــه فروع فى المعاهد الدينية المختلفة وخاصة أسيوط وطنطا حيث نظمت اللقاءات المشتركة للاتفاق على اساليب العمل المنظم (٢) ٠

وقد زاد من تفاقم الأمر ان الخديوى عباس الثانى كان قد خصص أكثر من عشرة آلاف جنيه زيادة فى مرتبات العلماء فى حالة تنفيذ قانون مارس ١٩٠٨ ٠ ومن ثم ساند المستفيدون من هذه المرتبات القانون الجديد ٠ ولما شرع فى التنفيذ الفعلى تذمر الذين لم يستفيدوا منه فتوقف الصرف كلية ٠

ومن ناحية أخرى كان الخديوى يعتقد أو وراء الحركة علماء الأزهر فى مدرسة القضاء الشرعى بهدف انفصالها ٠ فعمد الى تخريب الحركة من الداخل حيث استعمال اليه عناصر معينة داخل التجمعات ٠ وقامت هذه العناصر بدفع جمهرة الأزهريين الى اعلان الثقة بالخديوى والاعتماد عليه وتفويضه الأمور كلها (٤) ٠

---

(١) المطالب هى : وضع امتيازات لحاملى الشهادتين الأولية والثانوية وأن تكون الأولى مؤهلة للأهلية لوظائف الكتبة بالمحاكم الشرعية المركزية والأوقاف وادارة الأزهر ، وان تكون الثانية مؤهلة لوظائف الخطابة فى المساجد والوعظ فى القرى وكتبة المحاكم الشرعية الأخرى ٠ أن تتناسب المرتبات بين العلماء والطلبة فى كافة المعاهد الدينية ٠ عدم حرمان الحامل لشهادة العالمية من الدرجة الثالثة من وظائف القضاء والافتاء (وهذه رد مباشر على انشاء مدرسة القضاء الشرعى ٠ تعيين مرتبكاف لمن يحزل من مشيخة الأزهر مدى حياته ٠ الترخيص للعلماء بالسفر مجانا بالسكك الحديدية وللطلبة أيضا ٠ (تقرير لجنة اصلاح الأزهر المصور ١٩١٠ ٠ ص ٢١ ــ ٢٢) ٠ كان حق السفر بالمجان للعلماء قد أعطى لهم أيام سعيد باشا الذى أنشئت فى عهده السكك الحديدية ثم أصبح بنصف الأجرة فى عام ١٨٧٦ ٠ (على عبدالواحد وفى المصدر السابق ٠ ص ٨٠) ٠

(٢) محمد على غريب ، المصدر السابق ٠ ص ٧١ ، ٨٥ ٠ محمد عبدالجواد ، المصدر السابق ٠ ص ٢٣٦ ٠

(٣) تقرير لجنة اصلاح الأزهر المصور ١٩١٠ ٠ ص ٢٣ ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

(٤) على عبدالرازق ، المصدر السابق ٠ ص ٤٧ ــ ٤٨) ٠

ولما صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ • تقرر اعتبار مدرسة القضاء الشرعي قسما ملحقا بالجامع الأزهر وحل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف العمومية في جميع الاختصاصات (١) • ولما تقرر الحاق مدرسة القضاء الشرعي بوزارة الحقانية في ١٩١٦ • نظرا لارتباط القضاء الشرعي بوظائف هذه الوزارة • خشي من قيام الاضطرابات أو تجدد الاضراب فأرسل حسين رشدي رئيس مجلس الوزراء الى شيخ الأزهر مؤكدا " أن لا صحة على الاطلاق لكل ماذاع من الاشاعات من عزم الحكومة على جعل التوصيف في القضاء الشرعي قاصرا على المتخرجين من مدرسة القضاء الشرعي فقط • وأن الحكومة ستستمر على العمل بالقاعدة المتبعة في انتخاب المتخرجين من الأزهر الشريف والمتخرجين من مدرسة القضاء الشرعي في المحاكم الشرعية " (٢) •

وكما حدث بالنسبة لمدرسة القضاء الشرعي كناقس لعلماء الأزهر • فقد تحرك الأزهريون في عام ١٩٢٤ • مطالبين بالغاء دار العلوم وبأن تكون وظائف تدريس اللغة العربية وعلوم الدين من اختصاص العلماء فقط • وقد ترتب على هذه الحركة جعل القسم الثانوي بالأزهر على نمط تجهيزيه دار العلوم وذلك اعتبارا من ١٩٢٥/ ١٩٢٦ (٣) • والملفت للنظر في هذا الموضوع أنه شرع في تأسيس جمعية لهذا الغرض عرفت باسم " جمعية الاصلاح للنظر في شئون الأزهريين " (٤) •

وثمة جمعية أسسها " جمعية اليد البيضاء " لا يعرف تاريخ قيامها على وجه التحديد ولكنها تدين بالولاء للملك فؤاد " الرئيس الديني وخليفة رسول الله " وكانت تطالب بجعل المناصب الدينية (المشيخة ومشايخ الأروقة) بالانتخاب وقصر الوظائف بالأزهر على الأزهريين " وطرد الأفندية " وعدم تدخل الحكومة مطلقا في شئون الأزهر والغاء

---

(١) مادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ •

(٢) خطاب رئيس الوزراء في ١٩١٦/١/٢٣ والقانون صدر في ١٩١٦/٢/٢٩ (مجلس الأزهر الأعلى • جلسة ١٩١٦/٢/٢٩) • استمرت حركة المطالبة بالغاء مدرسة القضاء الشرعي قائمة • وقد كانت أحد مطالب جمعية اليد البيضاء في منشورها الى الملك في ٢ يوليه ١٩٣٠ (أوراق الأزهر • وديوان خديوي بدار الوثائق القومية) •

(٣) محمد عبدالجواد • المصدر السابق • ص ٥٧ •

(٤) تقارير الأمن بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٢٤ •

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

نظام التقاعد والبقاء بالوظائف حتى الوفاة (١) ٠ وكانت أقوى الحركات داخل الأزهر تلك التي قامت ضد الشيخ محمد الأحمدي الظواهري (١٩٣٠ ـ ١٩٣٥) ٠ ويمكن القول أن أغلب دوافعها مادية أو اقتصادية ٠ فقد أصدر الظواهري قانونا جديدا للدراسة بالأزهر تحت شعار " الاصلاح " أضاف علوما جديدة ٠ وكان تدريس هذه العلوم يتطلب كفاءات معينة لم تكن تتوفر في العلماء القدامى ٠ ومن ثم كان من الضروري اخراج العلماء غير الصالحين من المستحقين وغيرهم ٠ وكان الشيخ المراغي أثناء مشيخته الأولى (١٩٢٧ ـ ١٩٢٩) قد كون لجنة لتصفية العلماء المدرسين توطئة لاخراج من لا يصلح منهم ٠ وقد أبقى الظواهري على هذه اللجنة تلبية لرغبة الملك فؤاد الذي قال له " ان الأزهر يجب أن لا يكون تكية للارتزاق فانه مدرسة دينية كبرى ويجب أن يكون مدرسوها أكفاء " (٢) ٠

غير أن الظواهري ٠ وان كان قد اختزل قائمة المفصولين من ٢٠٠ عالما كما حددها المراغي الى سبعين عالما فقط ٠ فصل علماء آخرين (في ١٧ سبتمبر ١٩٣١) استجابة لطلب حكومة اسماعيل صدقي وهم أولئك الذين اشتهر عنهم عدائهم لاسماعيل صدقي علانية في مقالات صحفية (٣) ٠

وتصادف في نفس الوقت ان البلاد كانت تمر بأزمة اقتصادية (الثلاثينيات والأزمة العالمية) ومن ثم صعوبة انشاء وظائف جديدة في المعاهد الدينية ٠ حتى ان خريجي الأزهر ـ شأنهم شأن غيرهم من المتعلمين ـ لم يجدوا الوظائف المناسبة لهم (٤) ٠ ومن ناحية أخرى نقد غالب العلماء على الظواهري استسلامه لاسماعيل صدقي بقوله لـه " لقد أرضيت اللهورسوله " في اليوم الذي امتلأت فيه الشوارع بضحايا صدقي وقتلى المظاهرات ٠ وبحابات الظواهري لأقرباء في تولي الوظائف بالأزهر (٥) ٠

لكل هذا قاد " الاتحاد الأزهري " ولجانه التنفيذية بالمعاهد الحركة ضد الظواهري مطالبة بعزله من المشيخة ٠ وكانت الحركة أقوى ما تكون حينما امتدت فشملت المعاهد الرئيسية في الأقاليم وخاصة في أسيوط التي اندلعت منها شرارة الحركة (٦) ٠

---

(١) مطالب جمعية اليد البيضاء المشار اليها ٠

(٢) مذكرات الظواهري ٠ ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ ٠

(٣) نفسه ٠ انظر أيضا مجلس الأزهر الأعلى ٠ جلسة ١٩٣٥/١/٣٠ ٠

(٤) عبد المتعال الصعيدي ٠ المصدر السابق ٠ ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ٠

(٥) محمد حسين [illegible] ٠

(٦) محمد حسين [illegible] ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وتلقى الحصومية ، وكانوا يعتقدون أن اضراب الأحوال فى الأزهر ستضطر البراغى الى تقديم الاستقالة فيصفوا لهم الجو ٠ وقد تزعم هذه الحركة الشيخ رضوان السيد بشتيه (نائب من الأحرار الدستوريين سابق) ، والشيخ محمد عبداللطيف دراز (نائب من الهيئة السعدية سابق) وناديا بهدم الوقوف بجانب الوزارة القائمة (وزارة الوفد ١٩٤٢) لأن ذلك معناه أن الأزهريين لا يناصرون الملك (يشيرون الى يوم ٤ فبراير) ٠ (١) ٠

اذا انتقلنا الى دراسة الأصول الاجتماعية للعلماء فسوف تواجهنا مشكلة المصادر المباشرة فى هذا الموضوع ، ولكن يمكننا الاعتماد على المصادر التى صورت الحياة الاجتماعية للعلماء أو المنتمين للأزهر بشكل عام ٠ يكاد العلماء ينتمون الى أصول اجتماعية واحدة مع بعض الاختلافات الطفيفة ٠ فهم يتحدرون فى الغالب من قاع المجتمع ، فقراء ومتوسطى الفلاحين وقلة قليلة من أغنياء المدن (٢) ٠ والطريق الى الأزهر يبدأ من "كتاب القرية" حيث يحفظ الطالب القرآن ويتعلم القراءة والكتابة ٠ واذا ما التحق بالأزهر عاش عيشة تتصف فى المأكل والملبس ، فقراؤهم يعيشون على ما يمدهم به أهلوهم من زاد بين الحين والحين ، وهم يقضون فترات طويلة لا يرون خلالها أهلهم لعدم قدرتهم ماديا على تحمل نفقات السفر (٣) ٠ أما الطلبة الميسورى الحال فقد كانوا لا يعيشون فى الأروقة ، وانما يعيشون فى حجرات يؤجرونها خارج الأزهر ويتناولون طعامهم فى المطاعم (٤) ٠

وفى ضوء ظروف التعليم فى مصر حتى النصف الأول من القرن العشرين حيث أنه كان يتكلف الكثير ، فقد كان السبيل الوحيد للطبقات الفقيرة للتعلم هو الأزهر الذى فتح صدره لمن لم يستطيعوا تحمل مصروفات المدارس المدنية ٠ وأصبح التعليم فى الأزهر حسنة من الحسنات ونوع من التقريب بين الغنى والفقير بالعلم ولو فى المستقبل البعيد (٥) ٠

ونتيجة لهذا المستوى الاجتماعى فقد عرف عن العلماء صفات التواضع أحيانا مداهنة ونفاق الأغنياء والخضوع للحكام ٠ واذا كانت الشجاعة والشهامة مطلوبة من العلماء فهو أمر

---

(١) تقارير الأمن العام رقم ٣٣٢ سرى سياسى فى ١٩٤٢/٢/١٦ ، ١٩٤٢/٨/١٦ ٠

(٢) مصطفى بيرم ، المصدر السابق ، ص ٦٩ ٠ أنظر ازركلى ، الاعلام جـ٢ عن الأصول الاجتماعية للعلماء ٠

(٣) محمد عبدالله ماضى ، المصدر السابق ، ص ١٨ ٠

(٤) أحمد محمد عوف ، المصدر السابق ، ص ٥٧ ـ ٥٨ ٠

(٥) منصور على رجب ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

صعب مع الفقر" وإذا لم يكونوا في سعة من العيش فلن يستطيعوا رفع صوتهم بالحق "وبما يدعو الى الابتئاس أنهم في فترة ما كانوا يقدمون الفتاوى وفق أهواء من يستفتيهم طمعا في نوال شيء وقاعدتهم في ذلك " نحن مع الدراهم قلة وكثرة " (١) .

ومن الملاحظ أن أكثر علماء الأزهر كانوا يجنبون أبناءهم التعلم في الأزهر بل كانوا يرسلونهم الى المدارس المدنية أو المدارس الأوربية بما أضفاه عليهم من الظروف التي واجهوها في حياتهم (٢) .

ولقد أدرك زعماء الاصلاح في الأزهر هذه الحقيقة ، فدعوا الى تشجيع الطبقات الغنية على ارسال أولادها الى الأزهر وبيطوا ذلك باصلاح منهج الدراسة بما يسمح للأزهري تولي الوظائف المرموقة في الدولة لأن الأزهر في وجود دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي وتجهيزية دار العلوم (التي تخرج القضاة والمحامين وعلماء اللغة العربية في مدارس الحكومة) يقتصر دوره على تخريج علماء للمعاهد الدينية وخطباء للمساجد ، وهي وظائف غير مرغوبة في معظم الأحوال . وقد جعل ذلك التعليم الديني قاصر على بعض الطبقات التي ليس لها في الحياة آمال سامية (٣) .

ولا يعني هذا أن العلماء كلهم من أصول فقيرة ، بل الكثرة الغالبة ، وبعضا منهم كان يعتبر من متوسطي الملاك الزراعيين سواء بطريق الارث أو بطريق الشراء والرهن أحيانا(٤)

---

(١) الأحمدي الظواهري ، العلم والعلماء ، ص ٧٨ ـ ٨٢ .

(٢) محمد علي غريب ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣) مذكرة الشيخ المراغي في اصلاح الجامع الأزهر ١٩٢٨ السابق الاشارة اليها . الظواهري ، العلم والعلماء ، ص ١١٧ أنظر : مصطفى بيرم المصدر السابق ص ١٦ ـ ١٧ حيث يقول ان بساطة العيش في الأزهر وتلقي العلوم الدينية تهذب الأخلاق وتمنع التطلع الى ما في أيدي الغير من نعمه ، وهذا هو السبب في إنه لم يظهر " داء الاشتراكية بين طلبة الأزهر " .

(٤) أنظر ملفات محاكم قضاة المحاكم الشرعية المحفوظة بدار المحفوظات المصرية حيث توجد اقرارات الملكية تنفيذا لقرار مجلس النظار الصادر في ١٨٩٦/٦/٢٧ الخاص بان كل موظف بالحكومة يكتب اقرارا بممتلكاته عند دخول الخدمة ويتعهد بابلاغ جهة وظيفته بممتلكاته في المستقبل أولا بأول . وبعض العلماء كانوا يمتلكون أرضا بطريق الرهن وهو وان كان محللا من ناحية الشريعة الاسلامية الا أنه اجتماعيا يتساوى مع ما تقوم به البنوك من اعطاء قروض برهن عقاري ثم الاستيلاء على الأرض في حالة العجز عن تسديد الديون .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

على هذا كانت المرتبات والجراية هى مورد الرزق الأساسى للعلماء ٠ والمرتبات كانت بسيطة قليلة بالقياس لظروف الحياة وبالقياس لمرتبات وظائف الدولة ٠ وتنقسم قسمين : سنوية (بدل كساوى) وشهرية ٠ ويصرفها معا العلماء المدرسين وأولاد من يموت من العلماء ٠ وعند موت أحد العلماء تخضع المرتبات لصراعات شديدة بين العلماء الأحياء ٠ فالمرتب يسمى فى هذه الحالة " المحلل " أى يحق توزيعه على الغير ٠ وعند ذاك يتزاحم المتزلفون أمام منزل شيخ الأزهر طالبين تجزئة ذلك المرتب المنحل وضمه الى مرتبات بعض الكبار وحرمان الذين لا يتقاضون مرتبات أصلا ٠

وبتشكيل أول مجلس للادارة (١٨٩٥) صدر قرار فى ١٩٨٦ بتنظيم صرف المرتبات حتى لا تكون فى أيدى شيخ الأزهر وحده ٠ ووضعت الجداول والفئات اللازمة لذلك (انقسمت الى سبع فئات أولى الأمر) ٠ وقد واجهت ادارة الأزهر مصاعب شديدة فى ترضية العلماء وتعرضت لشكاوى متعددة حتى لقد تمت الاستعانة بخبراء ماليين فى هذا الأمر (١) ٠

وضمانا لأسرة العالم وضعت اللوائح لافادة أولاد العلماء من مرتبات آبائهم بعد الوفاة فقد نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ على أن يأخذ ابن العالم مرتب أبيه بشرط أن يتم حفظ نصف القرآن فى السنة العاشرة من عمره ، وأن يلتحق بأحد المعاهد فى الحادية عشرة من عمره وأن يلتحق بأحد المعاهد فى الحادية عشرة من عمره والا قطع منه

---

(١) أعمال مجلس ادارة الأزهر ١٣١٢ ـ ١٣٢٢ هـ ٠ ص ٦ ـ ١٠ ٠ أنظر : الأحمدى الظواهرى ، العلم والعلماء ص ٧٦ ـ ٧٩ ٠ حيث يقول أن بعض العلماء حكى له أنه قسم مرتب الشهر على الدروس التى يلقيها فى الشهر فكان الدرس الواحد يساوى ٢ مليما بينما أصغر معلم فى المدارس الأميرية لا يقل مرتبه عن أربعة جنيهات ٠ أنظر التماس الشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر الى رئيس مجلس النظار برفع مرتب المشيخة بزيادة ٥٠ جنيها " مراعاة لشرف الوظيفة (وثائق الأزهر ٠ محفظة ٧ دار الوثائق القومية) ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المرتب (١) .

وزيادة في الرعاية تقرر تخويض المشيخة في منح اعانات لبناء العلماء اللاتي يقطع ضهن معاش والدهن بسبب الزواج . وأتفق على أن تكون الاعانة لمدة سنة وبما يعادل المعاش مساعدة لهن في اعداد بيت الزوجية (٢) .

أما فيما يتعلق بالجراية وهي الشق الثاني من موارد المرزق . فهي عبارة عن أرغفة من الخبز التي تمنح للعلماء المدرسين . وهذه كانت " فئات " حسب المستوى الوظيفي (٣) . وكان صرفها معهودا بكثير من المشكلات بين مشايخ الأروقة والحارات من حيث بيعها واستبدالها . ولهذا صدر مرسوما بقانون في ١٩٢٩ . (٣ يناير) بابدال الجراية بنقود وهو مطلب يرجع الى عام ١٩١٠ . (٤) .

ننتقل بعد هذا الى تعريف " العلم " وشروط اشتغاله بالتدريس في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية . وقد يرى البعض أن هذا تحصيل حاصل . والحقيقة أن تعريف العالم

---

(١) مجلس الأزهر الأعلى . جلسة ٩/٣/١٩١٢ . حيث قرر أنه اذا مات أحد من أولاد العلماء الذين يأخذون مرتبات والدهم لا يعطى لأبنائه هؤلاء الأولاد شيئا حتى ولو كانوا مشتغلين بطلب العلم . بل يصرف المرتب الى المستحقين من العلماء . انظر ايضا لائحة التقاعد وأولاد العلماء التي تقررت بجلسة ٨/٤/١٩١٣ . ثم تقرر قطع معاش الذكور من أولاد العلماء متى بلغوا سن الثامنة عشرة طبقا للمادة ١٧ من لائحة التقاعد الصادرة في ١٠/٣/١٩٢١ . ودفع المصروفات الدراسية أو تصفها وكذلك رسوم الامتحانات لمن كان فقيرا أو قطع معاشه من أولاد العلماء بشرط ألا يعيد الطالب دروسة في مرحلة الدراسة الثانوية أكثر من مرتين أو كان ليس أهلا للاعانة لسبب تراه ادارة الأزهر (المجلس الأعلى للأزهر . جلسة ٢٤/١٢/١٩٤١ .)

(٢) المجلس الأعلى للأزهر . جلسة ٢٧/٣/١٩٤١ .

(٣) في نهاية عام ١٩١٤ مثلا توزع ٥١٦ من المستحقين للجراية في ١٥ فئة . الفئة الأولى تتقاضى من ٢١ ـ ٥٩ رغيفا وعدد أفرادها ٢٥ واحدا . والفئة الخامسة عشر وعدد أفرادها ٤٦ يتقاضى كل منهم ٧ أرغفة (تقرير تاريخي عن الأزهر مقدما الى السلطان في عام ١٩١٥) .

(٤) مناقشات حول هذه النقطة في مجلس الأزهر الأعلى . جلسات ٢٧/١١/١٩٢٨ ، ١٢/١٢/١٩٢٨ ، ٣٠/١٢/١٩٢٨ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مر بمراحل متعددة انتهت بتمييز المصريين وتفوقهم على غيرهم من الجنسيات الأخرى ، بحيث اصبح الجامع الازهر مؤسسة مصرية فى النهاية رغم أنه أصلا مؤسسة دينية اسلامية المفروض أنها تتخطى الحواجز القومية والجنسية ولا يحكمها الا قانون الكفاءة والانتخاب الطبيعى ٠

منذ أصبح الأزهر علمية ، سارت الدراسة فيه سيرا فطريا دون تقنين ، فاذا ما شعر طالب العلم فى نفسه بقدرة علمية ، انسلخ عن درس أستاذه ، وراح يعرض علمه على طلاب حلقته ، فاذا كثر المترددين عليه كانت سمعته العلمية هى شهادته العلمية ، فاذا لم يظفر بهذه المكانة ارتد مرة أخرى الى حلقة استاذه حتى يحقق لنفسه المكانة العلمية المطلوبة ٠ وبعد انشاء منصب " شيخ الأزهر " كان هو الذى يمنح الطلبة شهادة علمية تعرف " بالاجازة " وذلك على ضوء السمعة العلمية ، وتتيح لصاحبها التدريس والافتاء والقضاء (١) ٠

ثم صدر أول قانون لتقنين منح الشهادات وذلك عام ١٨٧٢ (١٢٨٨ هـ) فى عهد الخديوى اسماعيل ، حيث نظم طريقة الحصول على الشهادة العالمية وبين موادها الدراسية ، وحدد درجاتها بثلاث (أولى وثانية وثالثة) ٠ وانتقل حق منح الشهادة من شيخ الأزهر الى ولى الأمر او الحاكم فيما يعرف " بالبراءة " (٢) ٠ ولكن ظل من حق شيخ الازهر امتحان من يقدم طلبا من الدارسين للحصول على العالمية ٠ والذى كان يحدث ان شيخ الازهر ، قبل انشاء مجلس الادارة فى ١٨٩٥ ٠ كانوا لا يمتحنون الا عدد قليل جدا من المتقدمين (٤ ــ ٦) وهم كثيرون وفرصة تأدية الامتحان فى هذه الحالة مرهونة بالوساطة والرجاء وشفاعة الشفعاء الذين لا يتوسطون الا للغنى وان كان غبيا ويهملون الفقير وان كان ذكيا (٣) ٠

وفى أعقاب تشكيل مجلس ادارة الأزهر الأول تقرر امتحان كل من يقدم طلبا بذلك ، وتقرر أداء الامتحان لشهادة العالمية لمن قضى بالأزهر اثنى عشر عاما فأكثر ، وللناجح حق التدريس وغير ذلك من الوظائف العالية ٠ وأنشئت شهادة جديدة سميت " بالأهلية "

---

(١) محمد عبد اللطيف ، المصدر السابق ٠ ص ٧٥ ٠

(٢) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ٠ ص ٢٥٣ ٠

(٣) أعمال مجلس ادارة الأزهر ١٣١٢ ــ ١٣٢٢ هـ ٠ ص ١٥ ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يتقدم اليها من قضى بالأزهر ثمان سنوات ، وهؤلاء لهم حق تولي وظائف الامامة والخطابة والوعظ بالمساجد (١) . ثم تطورت الأمور في مجراها بعد ذلك من حيث تقسيم الدراسة بالأزهر الى مراحل ثلاث : أولى ، وثانوية ، وعالمية . وهي مسألة واضحة في كل القوانين التي صدرت لاصلاح التعليم بالأزهر مع اختلاف بسيط في سنوات الدراسة بين الزيادة والنقصان ، وكذلك الحال في حجم الدروس المقررة .

والحصول على شهادة "العالمية" للمصريين تنتهي صفة "المجاورة" التي تعني مرحلة تحصيل العلم (٢) . وثمة تفرقة بين شهادة العالمية التي تمنح للمصريين وتلك التي تمنح للغرباء ، فالأولى روحي فيها أن تعطى تفوقا للمصريين فهي تصدر بجراءة ملكية "بيورلدي" ، والثانية تصدر بشهادة من شيخ الأزهر فقط . وقد تأسست هذه التفرقة على حجم العلوم التي تدرس للطرفين وأهمها اعفاء الغرباء من الامتحان في حفظ القرآن وقد نتج عن هذا الوضع ، تميز المصريين على الغرباء في تولي الوظائف ، بل في الحياة داخل الأزهر ، فالانتخاب شيخ الرواق مثلا يكون قاصرا على من يحمل العالمية الأزهرية ، أي مصرية وحرمان من يحمل عالمية الغرباء من هذا الحق حتى ولو كان الانتخاب خاصة بأحد أروقة الأغراب ، وفي هذه الحالة يكون للأغراب من حملة العالمية الأزهرية (المصرية) وحدهم حق الانتخاب (٣) .

ومن يحرمون من العلماء مدرسا بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية يحظر عليهم العمل بأي حرفة غير التدريس بالجامع الأزهر ، ومن يثبت عليه ذلك يفصل من عداد العاملين بالأزهر (٤) . وقد أعطت هذه القيود قدرا من الهيبة والاحترام للعلم والمعرفة الدينية

---

(١) أمر عال عامل لقانون امتحان من يريد التدريس بالأزهر ١٨/١/١٨٩٥ (٢١ رجب ١٣١٢ هـ) وفي أول قانون عامل لاصلاح الأزهر رقم ١٠ لسنة ١٩١١ (مادة ١٢٦) عرف "العلام" بالذي "يجيدة شهادة العالمية وكذا كل من يثبت له هذا اللقب قبل العمل بهذا القانون بالتطبيق لنصوص القوانين السابقة أو بالقدم" .

(٢) مجلس الأزهر الأعلى ، جلسة ١١/١١/١٩٢٨ .

(٣) مجلس الأزهر الأعلى ، جلسة ٣٠/٣/١٩٢٢ حيث تأكدت هذه التحديدات .

(٤) قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ مادة ٧٣ . أنظر التماسا قدمة الشيخ محمد هلالي الابياري لارجاعه للأزهر وكان قد فصل بسبب قيده اسمه بجدول المحامين المشتغلين لحصوله على اجازة الحقوق (جلسة ٤/٥/١٩١٨ من مجلس الأزهر) .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

وفى هذا الخصوص فقد حيل بين وظائف معينة وبين أصحابها من الاشتغال العلم ٠ والمقصود هنا العلم الدينى ٠ وفى ذلك قدر من ارستقراطية المعرفة (١) ٠

ولقد أكتملت للجامع الأزهر صورة الجامعة العلمية المركبة بمورو الزمن ٠ وأصبح يعرف بأنه "المعهد الدينى العلمى الاسلامى الأكبر" وله شخصية معنوية ومصرى الجنسية ٠ وتحدد غرضه فى : ـ

(أ) القيام على حفظ الشريعة واللغة العربية وفهم علومها وعلوم أصول الدين ونشرها على وجه يفيد الأمة ويرشدها الى طرق السعادة ٠

(ب) تخريج علماء يوكل اليهم أمر تعليم هذه العلوم فى المعاهد الدينية ومدارس الحكومة وغيرها ويتولون الوظائف الشرعية فى الدولة ٠

أما الأقسام التابعة له فهى : كليات الشريعة ٠ أصول الدين ٠ اللغة العربية والمعاهد الدينية الابتدائية والثانوية التى تعد الكليات بالطلبة (٢) ٠

وتنقسم المعاهد من حيث الأهمية الى ثلاث درجات ٠ فمعهد القاهرة ٠ درجة أولى لأنه يحتوى على التعليم بأقسامه الثلاث: الأولى والثانوى والعالى ٠ ومعاهد الدرجة الثانية هى الاسكندرية وطنطا وأسيوط حيث تحتوى على التعليم الأولى والثانوى فقط ٠ وسائر

---

(١) الموظفون الذين تمنعهم وظائفهم وحرفهم من الاشتغال بطلب العلم هم : المحامون ومحررو الجرائد ٠ مصححو المطابع ٠ كتبة المحاكم الشرعية ٠ المدرسون بالمدارس ومديرو الكتبخانة ٠ الملاحظون ورئيسهم وجندى الأزهر وغيرهم من الخدمة السائرة فقهاء وعرفاء الكتاتيب بالأزهر وغيره ٠ مشايخ الأضرحة ٠ الوعاظ المتنقلون فى البلاد ٠ نقباء الجرايات ٠ بوابو المساجد خدمة السبيل ٠ الكناسون بالأزهر ٠ خدمة دورات المياه ٠ الملاقون ٠ أصحاب الدكاكين ٠ أئمة المساجد البعيدة عن دائرة الأزهر وكذا المؤذنون والمبقاتيون فيها ٠ وفراشوا المساجد الغير معدة للدراسة والبعيدة عن دائرة الأزهر مشايخ الدكاكيا مالم يواظبوا على حضور درسين معتبرين صباحا وظهرا (تقرير تاريخى عن الأزهر عام ١٩١٥ المشار اليه) وقد تحددت هذه الوظائف فى ٢١/٣/١٩١٤ ٠ بخصوص تطبيق شروط الواقفين وبيان الوظائف التى تمنع أصحابها من الاشتغال بطلب العلم ٠

(٢) يعتبر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ٠ الخطوة الحاسمة فى القضاء على نظم الدراسة القديمة بالأزهر وهو الذى وضع شخصية الجامعة الأزهرية ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

المعاهد الأخرى من الدرجة الثالثة لأن بها التعليم الأولى فقط . وتعرف هذه المعاهد درجات أيضاً حسب المعاهد (١) .

وأقدم المعاهد التي انضمت للجامع الأزهر الجامع الأحمدي بطنطا (في ٢١ مساري ١٨٩٦ / ١٦ شوال ١٣١٢ هـ) ، ثم معهد دسوق ودمياط (٢١ يونية ١٨٩٦/٦ محرم ١٣١٢ هـ) ، ثم الاسكندرية (٢٧ أبريل ١٩٠٣ / ٢٩ محرم ١٣٢١ هـ) (٢) . وقد توالى افتتاح معاهد جديدة وانضمام أخرى كانت في الأصل مساجد أو معاهد أهلية وذلك بناء على طلب أصحابها (٣) .

على أن أبرز أقسام الجامع الأزهر اتصالا بالجماهير وتأثيرا فيهم ، قسم الوعظ والارشاد . وفكرة هذا القسم لم تنبع من الأزهر نفسه ، وانما تبنت من أحمد باشا المنشاوي أحد كبار الملاك الزراعيين بالغربية ، فقد أوقف في عام ١٩١٨ مبلغ ٦٠٠ جنيها " لتعليم وعظ الارشاد المسلمين الى أصول دينهم وتهذيب أخلاقهم وتعريفهم آدابهم " (٤) .

وتحقيقا لهذه الرغبة أنشئ قسم الوعظ والارشاد بالجامع الأزهر وتبع مجلس الأزهر الأعلى بالقاهرة ، وتحددت موضوعات الارشاد ، مع التأكيد على المرشدين بعدم " التعرض للشئون السياسية بوجه من الوجوه ، وطلبهم أن يكونوا خير عون للحكومة السنية في توطيد أركان الأمن والاصلاح بين الناس وازالة أسباب الخصام والمنازعات (٥) .

ونظرا لقلة امكانيات الأزهر في توسيع هذا القسم وتطويره ، فقد فكرت وزارة الأوقاف في عام ١٩٢٨ في انشاء قسم للوعظ والارشاد تابع لها ، ولكن الوزارة رأت أنه من الأفضل

---

(١) تحددت هذه الدرجات في جلسة ١٩٢١/١١/٢ من مجلس الأزهر الأعلى .

(٢) تقرير لجنة اصلاح الأزهر المنشور ١٩١٠ ص ١٣ .

(٣) في عام ١٩٥٢ كان يوجد المعاهد كما يلي : معاهد نظامية (ابتدائية وثانوية) ثمانية معاهد في القاهرة ، الاسكندرية ، طنطا ، أسيوط ، الزقازيق ، دمياط ، المنصورة ، المنيا ، سوهاج ، قنا ، معاهد نظامية ابتدائية ثانوية وعددها أربعة : طنطا ، دسوق ، منوف ، بلصفورة ، ملوى ، بني عدي ، الفيوم ، مدرسة عثمان ماهر (محمد عبد اللطيف ، المصدر السابق ص ٩٤) .

(٤) مجلس الأزهر الأعلى ، جلسة ١٩٢٨/٨/٧ (مذكرة بشأن اصلاح قسم الوعظ والارشاد)

(٥) موضوعات الارشاد هي : بيان عقائد الاسلام ، أحكام الدين ، محاسن الشريعة " =

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

تدعيم قسم الأزهر بالمعاشات (٥٠٠ جنيها سنويا) بدلا من انشاء قسم تابع لها (١) ٠ وفى نفس العام (١٩٢٨) ٠ أشار الشيخ المراغى شيخ الأزهر على محمد محمود باشا رئيس الوزراء بتعيين عدد من العلماء فى وظائف الوعظ بوزارة الأوقاف لاصلاح حال الأمة بواسطة نشر تعاليم الدين ٠ وكانت هذه محاولة من الزوايا السلطة دينية فى تطبيق حكم " حكومة اليد الحديدية " التى اشتهر بها محمد محمود " واستجاب محمد محمود وصدر بتعيين خمسين واعظا فى المواعد الحرى كخطوة أولى ثم تلاها بعد ذلك الى الأزهر منقسم قسم الوعظ والارشاد من هذا التاريخ (٢) ٠ وبدأ الوعاظ يطوفون بالأقاليم ويتصلون بالشعب اتصالا مباشرا فى تجمعاته المختلفة مثل الأفراح والمآتم والموالد ٠٠ وكانت المجتمعات الأكثر الثقافية والدينية (٣) ٠ وفى هذا المجال كانوا يلقون منافسة من جماعة الأخوان المسلمين التى أسست فى (١٩٢٨) لارشاد الناس وهدايتهم الى الدين الصحيح ٠

أما القسم الآخر المتصل بالجماهير فهو " ادارة الفتوى " ٠ ويرجع الفضل فى انشائها الى الشيخ المراغى ٠ ففى عام ١٩٣٥ (١١ أغسطس) شكل لجنة من كبار العلماء تتكون من رئيس واحد عشر عضوا يمثلون المذاهب الأربعة (ثلاثة لكل من الأحناف والمالكية والشافعية واثنين للحنابلة فقط) ٠ ووظيفتها الأساسية الاجابة على الأسئلة التى يرسلها الناس الى علماء الأزهر حيث تتم الاجابة وفقا لمذهب معين اذا طلب السائل ذلك أو وفق ما تقتضى به القواعد المستمدة من الكتاب والسنة والاجماع أو القياس الصحيح اذا لم يقيدها السائل بمذهب خاص ٠ ثم أصبحت لجنة الفتوى من أربعة علماء يمثلون المذاهب الأربعة (٤) ٠

= مكارم الأخلاق ٠ الدعوة الى الخير والفضيلة ٠ التنفير من الرذيلة ٠ بيان ما يدفع الناس فى أمر معاشهم ومعادهم ٠ بيان البدع المجمع عليها ٠ الأوهام الباطلة والخرافات المنتشرة بين العامة (مجلس الأزهر ، جلسة ١٩١٨/٤/٤) ٠

(١) مجلس الأزهر الأعلى ، جلسة ١٩٢٨/٨/٧ ٠٠

(٢) محمد عبد المنعم خفاجى ٠ ص ١٣٢ ٠

(٣) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، المصدر السابق ص ٣٦٥ ٠

(٤) نفسه ، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦ ٠ ومعظم الفتاوى الصادرة تدور حول الطلاق ٠ الميراث الرضاع ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

خاتمة

للعلماء مكانة خاصة في المجتمع الاسلامي . فهم حفظة العلم الذي يواصلة الاتصال بالتراث الاسلامي . اليهم يرجع الفضل في استمرار هذا التراث عبر أجيال خاضوا المعارك الفكرية قديما وحديثا . ولبعضهم جهود لاتنكر في تنقيته من الشوائب التي دخلت عليه في عصور التدهور والانحلال التي أصابت هذا المجتمع .

وليس من شأن هذا البحث تناول دور العلماء في هذا المجال . فهناك كثير من المراجع التي درست بأفاضة هذا الدور في القديم والحديث . ولكن البحث يركز على مجتمع العلماء من الداخل . أي العلماء كتنظيم أو مؤسسة أو تجمع عن التجمعات الرسمية المختلفة .

والعلماء من الناحية الفكرية شخصيات مثالية لانهم مرتبطون بقيم مثالية ويعبرون عنها ولكنهم كتنظيم او جماعة . يخضعون لما تخضع له أية جماعات أو تجمعات بشرية من حيث علاقات الصراع والتنافس التي يعرف بها أبناء المهنة الواحدة . وهي عند العلماء تقوم في الاساس على اختلاف المذهب الديني ومحاولة ابناء المذهب الواحد الاستئثار بكل الخبرات والمميزات وفي احيان قليلة تقوم على اختلاف الانتماء الاقليمي والولاء السياسي .

وقد كان عام ١٨٩٥ يسجل بداية البناء التنظيمي للعلماء بعد انشاء منصب المشيخة حيث تشكل مجلس ادارة الأزهر في محاولة من السلطة الحاكمة لحل مشكلة التنافس المذهبي بين العلماء . ثم اخذ هذا التنظيم مستويات مختلفة . وخاصة بعد انتشار المعاهد (المساجد) الدينية للأزهر . وهي مجلس الأزهر الأعلى ١٩١١ . والمجلس الأعلى للأزهر ١٩٣٦ .

وبانشاء هذا التنظيم . تشكل البناء الهرمي للعلماء . حيث يتصدر قمته "المشيخة" وهي بمثابة مركزية . ثم المنظمات التابعة لها مباشرة (المجلس . هيئة كبار العلماء ١٩١١ . قسم الوعظ والارشاد ١٩١٨ . لجنة الفتوى ١٩٣٥) وهي مستويات وسطى . أما قاعدة البناء فهي المعاهد الدينية في الأقاليم والقاهرة . والمجلس هو السلطة المهيمنة على حركة العلماء داخل المستويات المختلفة .

وكانت المشيخة تدعم وجودها بين العلماء وفي المجتمع بشكل عام بالاستناد الى السلطة الحاكمة "أولي الأمر" فهي تدين بالولاء الكامل لهذه السلطة أيا كان نوعها . ملكيا أو جمهوريا . دكتاتوريا أو ديموقراطيا وذلك استنادا الى مبدأ أن الحاكم على كرسي الحكم

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

يمثل سلطة شرعية بأن المقولة الدينية في هذا هي " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولـو الأمر منكم " ولقد زادت درجة الولاء والتبعية منذ خصصت الحكومة في ميزانيتها اعانة مالية للصرف على الأزهر في أواخر القرن التاسع عشر، وكان هذا بداية فقدان الأزهر استقلالـه الذاتي الذي كان يستمده أساسا من استقلاله الاقتصادي المعتمد في التمويل الناتي على الأوقاف الخيريـة .

وبالاستناد الى السلطة الحاكمة ابتعد العلماء عن الانتماء لأي قوة سياسية أخـرى وكانت اللوائح الداخلية تحظر على العلمـاء الاعمال اتصالا تنظيميا بالأحزاب السياسـية أو العمل في مهن غير الاشتغال بالعلم والا تعرض للتأديب . ومع هذا فقد خرج قلة قليلة جدا من العلماء على هذه القواعد وارتبطوا بالأحزاب السياسية ودخلوا المعارك الانتخابية باسمها على مبادئها . وأكثر من هذا فقد أصبح تجسيـد للعلمـاء بطبقة للقوى السياسية المختلفة ، وكل قوة تريد احتوائه لنفسها ، وهذا يفسر كثير من قوانين الاصلاح التي قصد بها اعطاء ميزات لأهـل الأزهـر .

وبهذا الوضع (الارتباط بالسلطة الحاكمة) يخرج العلماء من صفوف قوى الثـورة الاجتماعيـة التي تطالب بالتغيير الاجتماعي عن طريق تغيير نظام الحكم القائم ، ولكنهـم يدخلون في قوى الثورة الوطنية اذا كانت ضد الاحتلال الأجنبي منضمين في ذلك الـى سائر القوى الاجتماعية . وهذا هو دورهم الحقيقي في التاريـخ .

د . عاصم الدسوقي
كلية الآداب ـ جامعة أسيوط
جمهورية مصر العربية

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

مصادر البحث

أولا - الوثائق

أ - وثائق غير منشورة :

- محاضر مجلس الأزهر الأعلى ١٩١١ - ١٩٣٦ . (دار الوثائق القومية المصرية) .
- محاضر المجلس الأعلى للأزهر ١٩٣٦ - ١٩٥٠ . (" " " المصرية) .
- تقرير تاريخي عن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، كتبه المدير العام للأزهر والمعاهد الدينية في ١١ يناير ١٩١٥ (٢٥ صفر ١٣٣٣ هـ) . مرفوع الى السلطان . (مخطوطة بدار الوثائق القومية المصرية بمحفوظات الأزهر)
- مشروع قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية الذي وضعته اللجنة المؤلفة بقرار من مجلس الوزراء في ١٨ أكتوبر ١٩٢٨ . تعديلا للقانون ١٠ لسنة ١٩١١ . (محفوظات بدار الوثائق القومية) .
- مجموعة الوثائق الخاصة باصلاح الجامع الأزهر الشريف والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ١٩٢٨ (١٣٤٧ هـ) .
- وثائق مجلس النظار . (أرشيف مجلس الوزراء - محفوظات دار الوثائق) .
- تقارير الأمن العام . (دار الوثائق القومية) .
- ملفات خدمة ومعاشات القضاة الشرعيين والعلماء . (دار المحفوظات المصرية) .
- محمد بن أبي السرور البكري ، النزهة الزهية في ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية . مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٦٦ تاريخ (١٦٤٩ / ١٠٥٩ هـ) .
- مصطفى بيرم ، الأزهر : رسالة قدمها مصطفى بيرم لمؤتمر علماء اللغات الشرقية المنعقد بمدينة هامبورج ببلاد المانيا في أوائل شهر سبتمبر ١٩٠٢ . والمؤلف وكيل النائب العمومي عن الحضرة الفخيمية الخديوية بمحكمة مصر المختلطة ومندوب الحكومة المصرية في المؤتمر . (مخطوطة بدار الكتب المصرية على ورق بالوظة رقم ٨٠٨٨) .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

٠ ـ وثائـــق منشـــورة :

ـ أعمـال مجلس ادارة الأزهـــر من ابتداء تأسيسه ١٢١٢ هـ لغاية ١٣٢٢ هـ ٠ (طبعة ١٩٠٥ / ١٣٢٣ هـ) ٠

ـ لجنة اصلاح الأزهر المصور ١٩١٠ ؛ مشروع مقدم لصاحب العطوفة محمد سعيد باشا قائمقام الحضرة الخديوية ورئيس النظار ٠ (١٩١٠) ٠

ـ وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، الأزهر : تاريخه وتطوره ٠ (١٩٦٤ / ١٣٨٣هـ)٠

ـ نصوص القوانين المتعلقة بتنظيم الأزهـــر :

× القانون رقم ١ لسنة ١٨٩٥ ٠
× قانون ١١ مارس ١٩٠٨ (٨ صفر ١٣٢٦ هـ) ٠
× قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ٠
× قانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ ٠
× قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ٠
× قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ٠
× قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ٠
× قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ٠

ـ محاضر اللجنة العامة لدستور ١٩٢٣ ٠ (الحكومة المصرية ١٩٢٢) ٠

ثانيـا ـ المراجع العامـــة

ـ ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور جـ ٣ ٠

ـ أحمد تيمور ، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر (القاهـــرة ١٩٤٠) ٠

ـ أحمد محمد عوف (من العلماء) ، الأزهر فى ألف عام (مجمع البحوث الاسلامية ١٩٧٠ / ١٣٩٠ هـ) ٠

ـ أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على ٠ جـ ٢ ٠ (١٩٢٨) ٠

ـ خير الدين الزركلى ، الاعلام ٠ قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العـــرب والمستعربين والمستشرقين ٠ جـ ٢ ٠

ـ سليمان رصد الحنفى الزيات (الشيخ) ، كنز الجوهر فى تاريخ الأزهـــــر (تاريخ الأزهر المسمى كنز الجوهر) (١٣٢٢ هـ) ٠

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com

- عبدالجواد صابر اسماعيل ، دور الأزهر في مصر أبان الحكم العثماني ٩٢٢ ـ ١٢١٣ هـ (١٥١٧ ـ ١٧٩٨) ـ رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ الحديث ، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٩٦٩ .
- عبدالرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ ٤ (١٩٠٤) .
- عبدالمتعال الصعيدي (من العلماء) ، تاريخ الاصلاح في الأزهر .
- علي عبدالرازق (من العلماء) ، من آثار مصطفى عبدالرازق ، دار المعارف ١٩٥٧ .
- علي عبدالواحد وافي (دكتور) ، لمحة في تاريخ الأزهر ، (١٩٣٦) .
- علي باشا مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، جـ ٤ (بولاق ١٣٠٦ هـ) .
- محب الدين الخطيب (من العلماء) ، الأزهر : ماضيه وحاضره والحاجة الى اصلاحه ، القاهرة ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦) .
- محمد البهي (دكتور) ، الأزهر في حاضره بعد أمسه ، بحث في العيد الألفي للقاهرة مارس ١٩٦٩ .
- محمد العجيمي (الشيخ) ، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ١٢٨٤هـ (١٨٦٧) .
- محمد الأحمدي الظواهري (من العلماء) ، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهري السياسة والأزهر ، يقلم ابنه الدكتور فخرالدين ١٩٤٥ .
- محمد الأحمدي الظواهري العلم والعلماء ، (١٩٠٤) .
- محمد حسين النجار (من العلماء) ، الأزهر بين عهدين ، عهد الشيخ المراغي وعهد الشيخ الأحمدي ، ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥) .
- محمد عبدالجواد محياة مجاور في الجامع الأحمدي ، ١٩٤٧ .
- محمد عبدالله عنان ، تاريخ الجامع الأزهر .
- محمد عبدالله ماضي (من العلماء) ، الأزهر في اثنى عشر عاما ، ١٩٦٤ .
- محمد عبدالمنعم خفاجي (من العلماء) ، الأزهر في ألف عام ٣ جزء ١٩٥٤ .
- محمد علي غريب ، أزهريات ، ١٩٦٢ .
- محمد عمارة ، الاسلام وأصول الحكم ، (دراسة ووثائق) ، بيروت ١٩٧٢ .
- منصور علي رجب (من العلماء) ، الأزهر بين الماضي والحاضر ١٩٤٦ .

This PDF was created using the Sonic PDF Creator.
To remove this watermark, please license this product at www.investintech.com